

Ministry of Higher Education and
Scientific Research

Djilali Liabes University - Sidi Bell
Abbes



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي
بلعباس

الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Business and Management Sciences

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم:

عنوان المطبوعة البيداغوجية:

الاقتصادي البنكي المعمق

❖ موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

❖ تخصص اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الأستاذة:

ديش فاطيمة الزهرة

2026-2025

أهداف المقرر:

يهدف الاقتصاد البنكي المعمق إلى تزويد الباحث والطالب بالمعارف الأساسية عن ماهية البنوك منذ نشأتها إلى غاية ما تشهده من تطورات بسبب متغيرات اقتصادية تجعلها دائمة البحث عن حلول للتكيف مع المستجدات العالمية، خصوصا بعد عولمة النشاط البنكي وما صاحبه من مخاطر كانت السبب في إعادة النظر في التقنيات البنكية التي تتبعها في نشاطاتها.

كما يهدف المقياس إلى جعل طالب التخصص يحسن التعامل مع مصطلحات الاقتصاد البنكي لتكون له قدرة على الفهم والتحليل للواقع خصوصا الواقع البنكي الجزائري الذي يتسم بالغموض والتعقيد بسبب تداخل الصلاحيات. ومن أهم الأهداف التي نرغب في تحقيقها:

- تعميق مفاهيم الطالب بعد تزوده بالمعارف السابقة خصوصا ما تعلق منها بصعوبات المقايضة وظهور النقود بروز الحاجة لوجود مؤسسات الوساطة المالية ومنها البنوك.
- تمكين الطالب من فهم أهم النشاطات من فتح الحساب ووصولاً إلى مختلف العمليات عليه.
- تعريف الطالب بالمستجدات الحاصلة في المجال البنكي وآثار العولمة المصرفية عليها.
- اكتساب الطالب لمعلومات يستطيع من خلالها ربط هذا المقياس بالمقاييس الأخرى لتخصصه.

- محاولة ورغم صعوبة الأمر اسقاط ما تم التطرق له نظريا لفهم واقع البنوك الجزائرية التي لا تعط فرصة للطلبة لأخذ معلومات منها بحجة السر المهني.

من أجل تحقيق هذه الأهداف واحتراما للبرنامج المسطر وطنيا من قبل الوزارة لمقرر الاقتصاد البنكي، تم تسطير محتوى هذا المقرر هو موضح في فهرس المحتويات.

إنيرأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا كان
أحسن، ولو زيد كان يستحسن، ولو قدم هذا كان أفضل، ولو ترك هذا كان أجمل،
وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

جاء في المصباح المنير (ج1، ص ص 362-364): " صرفت المال أنفقته وصرفت
الذهب بالدرهم بعته، واسم الفاعل صيرفي، وصيرف وصراف للمبالغة، قال ابن
فارس: فضل الدرهم في الجودة على الدرهم، ومنه اشتقاق: الصيرفي".

" الصراف: من يبدل نقدا بنقد، والصرافة مهنة الصارف، والمصرف - بكسر الراء-
مكان الصرف، وكلمة مصرف على وزن مفعِل (مكان الصرف) وبه سمي البنك
مصرفا(الوادي وآخرون، 2010 ص 103)

"Loans make deposits "

محاضرة 01: الوساطة المالية

إن ظهور بعض الصعوبات في العلاقة المالية المباشرة بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، كانت الدافع الرئيسي لظهور طرف ثالث يقلل من المخاطر بتخفيض تكاليف الطرف الأول وضمان حقوق الطرف الثاني وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات عامة الوسيط وفي الاقتصاد الوسيط المالي وتوكل هذه المهمة في الاقتصاديات خصوصا النامية إلى النظام المصرفي للدولة ممثلا بالبنوك التجارية خاصة، فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية وأهدافهما المستقبلية.

1-1 تعريف الوساطة المالية:

هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، بحيث تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة، والقيام بمنح قروض إلى أطراف أخرى.

1-2 أهمية وجود الوساطة المالية:

إن وجود الوساطة المالية أهمية كبرى لكلا طرفي العلاقة المالية ولمؤسسات الوساطة نفسها وللاقتصاد ككل ويمكن إيجاز ذلك النقاط التالية: (لطرش، 2005 ص 8-9).

✓ أهمية الوسيط المالي بالنسبة لأصحاب العجز:

لعل المبرر الكبير لوجود هيئات الوساطة المالية هم أصحاب العجز المالي، لأنه واقعا لا معنى لوجودها إن لم يكن هناك من يطلب خدماتها، حيث توفر لهم الوساطة خدمات أهمها:

- توفير الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب، لما تتوفر عليه من أموال ضخمة نتيجة استقبالها الودائع بصفة مستمرة.
- تجنب الوساطة المالية أصحاب العجز المالي مشقة البحث المستمر عن أصحاب الفائض المالي.
- تخفيض التكاليف نسبيا، فعلاقة التمويل المباشر تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة التجميد.
- ✓ أهمية الوسيط المالي بالنسبة لأصحاب الفائض:
- بالنسبة لهذه الفئة، سمحت هيئات الوساطة المالية بتحقيق المزايا التالية:
- مصداقية الوسيط المالي مضمونة بالإضافة لحجم السيولة التي يسيرها فإن هذه الهيئات تحكمها قوانين وتشريعات خصصت لحماية المودعين وهو ما لا يتوفر في العلاقة المالية المباشرة.
- تفادي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في العلاقة المالية المباشرة، فالمركز المالي للمؤسسة المالية الوسيطة يسمح لها بتنفيذ التزاماتها اتجاه المودعين، الذين تمثل ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما لديها.
- توفر الوساطة المالية إمكانية قبول الأموال في أي وقت، وبذلك فهي تجنب أصحاب الفائض المالي مشقة البحث المستمر عن المقترضين المحتملين.
- ✓ أهمية وجود الوساطة المالية لهيئات الوساطة ذاتها:
- إذا كانت الوساطة المالية توفر المزايا السابقة الذكر لطرفي العلاقة التي قامت من أجلهما، فما الذي تحققه لنفسها وكيف تستفيد؟ في الواقع لا تقوم الوساطة المالية بذلك من دون مقابل وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب أهمها:
- الفائدة على القروض: وتعتبر أهم المداخل التي تعظم عائداتها وهي أساس نشاطاتها.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب: فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد مؤسسات الوساطة المالية، ومعظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

- توسيع قدرتها على منح القروض: وذلك بإنشاء نقود الودائع، أي أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة في الواقع.

✓ أهمية وجود الوساطة المالية في الاقتصاد:

إن الاقتصاد يستفيد من وجود الوساطة المالية في كثير من الجوانب أهمها:

- تفادي مشكلة التناقض، وعدم توافق الرغبات بين طرفي العلاقة المالية من حيث الزمان والمكان والمبلغ، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

- تعبئة وتجميع الموارد ومنها الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض كبيرة لخدمة للاقتصاد.

- إيجاد نوع من التمويل الذاتي للاقتصاد، وتفادي مشكلة التمويل التضخمي الناتج عن الاصدار النقدي الجديد، ويعتمد ذلك على الدور الفعال للوساطة في تجميع الأموال.

1-3 طبيعة الوساطة المالية للبنوك التجارية:

يطلق على البنوك التجارية أحيانا بنوك الودائع، وهي تلك البنوك التي تتعامل بالائتمان المباشر وغير المباشر وأهم ما يميزها قبولها للودائع الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع أصحابها متى شاءوا دون أي تأخير (بجيج، 2013 ص 30).

وتمثل البنوك التجارية وسيط مالي جيد كونها تخدم مصالح طرفي العلاقة، فأصحاب العجز يحصلون على التمويل في الوقت المناسب، وأصحاب الفائض يسحبون ودائعهم متى شاءوا، لأن البنوك التجارية وحدها من تقبل ودائع جارية.

تنشأ طبيعة العلاقة ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، من خلال أهمية الوساطة المالية والتي تتجلى نقطتين رئيسيتين هما:

✓ تكلفة المعاملات:

تتمثل تكلفة المعاملات في المال والوقت المنفق لتحقيق المعاملات المالية بين المتعاملين، لذلك فالبنوك التجارية تتبوأ مكانة هامة في النظام المصرفي للدولة، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي وهو ما سنتطرق له لاحقا.

✓ عدم تكافؤ المعلومات:

فالمؤسسات التي ترغب في الافتراض من أجل مشروع معين لديها اطلاع أكثر على العائد المنتظر من هذا المشروع والمخاطر المرتبطة به، مقارنة مع المقرض؛ عدم التوازن هنا في المعلومات يسبب أساسيتين تتمثل الأولى في الاختيار المقصود من قبل المقترضين المخاطرين بحصولهم على القروض؛ أما المشكلة الثانية وتكون بعد الإقراض وتتعلق بالخطر المعنوي كأن يقوم المقرض باستعمال الأموال في نشاطات غير مرغوبة لدى المقرض.

محاضرة 02: التحرير المالي

تمهيد:

يعد النظام المالي أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول، فعلى أساسه تحدد الدول أهدافها الاقتصادية والتنموية وترسم خارطتها ومكانتها في العلاقات المالية الدولية. وبظهور العولمة وانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض وتخطيطها للحواجز كان لابد على متخذي القرار من التكيف مع هذه المتغيرات وجعل اقتصاداتها في مستوى تطلعات شعوبها وخاصة فيما يتعلق بالتنمية وخصوصا التنمية الاقتصادية.

من أجل ذلك شرعت حكومات الدول بإصلاحات واسعة على المستوى الاقتصادي بدءا بالنظام المالي على اعتبار أنه شريان الاقتصاد، فالعولمة المالية وما أفرزته خاصة في جانب التحرير المالي، حتمت على الفاعلين في النظام المالي انتهاز خطوات تدريجية ومتكاملة لتبني نموذج التحرير لرفع كفاءة الأنظمة المالية في تعبئة مواردها وتحفيز وتيرة النمو الاقتصادي.

1. الكبح المالي:

ارتبط مفهوم التحرير المالي بالمصطلح المعاكس له اقتصاديا وهو الكبح المالي الذي طرح مفهومه لأول مرة من قبل كل من (Mekinon et Shaw 1973)، إذ لاحظ أن اقتصاديات الدول النامية تعاني الكثير من العوائق والقيود وخاصة في الجانب المالي، ليلقى بعدها هذا المفهوم اهتماما متزايدا من مختلف الاقتصاديين، ويتجلى ذلك من خلال التعاريف التي أعطيت له.

1.1 تعريف الكبح المالي: لعل من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم الكبح المالي نجد على سبيل الذكر لا الحصر (بن بوزيان وآخرون، العدد الخامس، أبريل 2010، ص 13): عرفه (Mekinon et Shaw 1973): "على أنه انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي، ويظهر هذا

التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تخص النشاط البنكي والمهادفة إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي"؛

➤ وحسب كل من (Kinget - Levine 1993): " فإن الكبح المالي يؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين؛ المقاولين؛ والمنتجين مع التضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتبطئ معدلات النمو الاقتصادي. من خلال هذه التعاريف يمكننا القول إن: الكبح المالي هو مجموعة القيود الموضوعة من طرف السلطات النقدية على النظام المالي، بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض.

2.1. مظاهر الكبح المالي:

تتجسد مظاهر الأنظمة المالية للدول النامية في النقاط الآتية (عاطف، 2005، ص ص 85.86):

- ✓ تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إداريا تحت المستوى الذي يحدده قانون العرض والطلب؛
- ✓ فرض ضرائب مرتفعة على القطاع البنكي؛
- ✓ إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض؛
- ✓ وضع قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي بصفة عامة والبنكي بصفة خاصة؛
- ✓ فرض قيود على تدفقات رأس المال؛
- ✓ رفع معدل الاحتياطي الإجمالي المفروض على البنوك التجارية، كأحد أهم أدوات السياسة النقدية.

3.1. آثار سياسة الكبح المالي:

ترتبت على سياسة الكبح المالي مجموعة من الآثار والنتائج السلبية والتي يمكن تلخيصها في (غربي، 2007، ص 27):

- سياسة تأطير القروض وتوجيهها والتي انعكست سلبا على توزيع القروض في الاقتصاد، إذ استفادت القطاعات والنشاطات غير المنتجة من تمويل كبير، بينما لم تحصل القطاعات المنتجة إلا على تمويل بسيط، مما جعل حجم القروض غير المستردة مرتفع جدا؛
- اتساع حجم القطاع المالي غير الرسمي في ظل تساؤل الفرص التمويلية في القطاع المالي الرسمي خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة؛

■ افتقار القطاع المالي للتنوع في ظل سيطرة وهيمنة القطاع البنكي العمومي وتراجع أهمية الأسواق المالية؛

■ تراجع الطلب على الأصول المالية المحلية وقلة جاذبيتها.

2. التحرير المالي:

يعد التحرير المالي أحد أبرز معالم النظام المالي الجديد، والمرآة العاكسة للتطورات الاقتصادية التي تزامنت مع توجه الدول نحو الانفتاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي وكذا اعتماد برامج الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

1.2. مفهوم التحرير المالي:

يتحدد مفهوم التحرير المالي "بالمعنى الشامل" بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته، أما بالمفهوم الضيق "تحرير عمليات السوق المالي من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي"

2.2. مستويات تحرير المالي:

تتم عملية تحرير المالي على مستويين هما:

✓ المستوى الأول: التحرير المالي على المستوى المحلي

وتشتمل سياسات التحرر المالي على المستوى المحلي على عدد من الإجراءات يمكن عرضها كالآتي "❖ العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأساليب الكمية غير مباشر للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية "المباشرة"؛

❖ إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة، والاتجاه نحو السوق المالية لتحديد؛

❖ تخفيف القيود المفروضة لدخول وخروج من السوق المالي؛

❖ إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض.

✓ المستوى الثاني: التحرير المالي على المستوى الدولي

- إلغاء ضوابط الصرف، وترك سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق؛
- السماح للشركات الأجنبية بالدخول للأسواق المالية المحلية وفتح المجال لها للقيام بكل العمليات المالية من إصدار وشراء وبيع، تقديم الاستشارات... إلخ، ونفس الشيء بالنسبة للأفراد؛
- تحرير المعاملات حساب رأس المال وهو عنصر مهم في تحرير المالي ويطلق عليه قابلية تحويل رأس المال، وتعني قابلية تحويل رأس المال حرية دخول وخروج رأس المال، وهذا يعني " حرية تحويل الموجودات المالية المحلية إلى موجودات مالية أجنبية أو العكس وفقا لمعدلات الصرف المحددة من قبل الأسواق"، أي توفير قابلية تحويل رأس المال لغير المقيمين والمستثمرين الأجانب، وهو إجراء يسمح للشركات بإصدار أسهم وسندات في الخارج، ويسمح للمصارف المحلية بحصول على قروض بالعملة الصعبة وتمويل مشاريع في الخارج، وقبول إيداعات بالعملة الصعبة ويسمح كذلك للمستثمرين الأجانب الاستثمار في البورصة المحلية.

وباختصار يمكن القول أن تحرير المالي يركز على:

➤ تحرير القطاع المالي الداخلي: يشمل هذا التحرير ثلاثة عناصر أساسية:

تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، حرية المنافسة، وإلغاء كافة القيود التي تعيق إنشاء المؤسسات المالية والبنكية وعدم فرض التخصص في النشاط.

➤ تحرير أسواق الأوراق المالية: إزالة القيود على حيازة وامتلاك الأجنبي للأوراق المالية للمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال، وأقساط الأرباح والتحويلات وغير ذلك. إلا أنه يتطلب تحسين الإطار المؤسسي للأسواق ورفع جودة التشريعات، بالإضافة لاعتماد الشفافية للبيانات والمعاملات بالنسبة لأداء السوق وأداء المؤسسات.

➤ تحرير حساب رأس المال: إزالة الحواجز على اقتراض الجهاز المالي من الخارج، والحد من الرقابة على سعر الصرف المطبق على الحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص فجوة الصرف الاسمي والحقيقي، وأيضا تحرير تدفقات رأس المال.

3.2. إجراءات تنفيذ التحرير المصرفي وشروط نجاحه:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لعدم عملية التنظيم الواعي والهيكلة التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- إزالة التحكم في سعر الفائدة في المصارف، ويمكن النظر إلى هذا الجانب من وجهة نظر المصارف الإسلامية من خلال تحرير هو امش التحرير المصرفي.
 - خصخصة المنشآت المملوكة للقطاع العام .
 - تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة.
 - إعطاء حق الدخول لموردين جدد في قطاع الخدمات المالية.
 - استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير.
- من أجل نجاح عملية التحرير المصرفي يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط وهي :

❖ توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

إن تحرير قطاع الخدمات المالية، يتطلب مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية، حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إذ أن للتضخم والعجز الكبير في الموازنة، وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي مستقر، يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي الدولي .

فتجارب كثير من الدول تشير إلى أن سلامة القطاع المالي والمصرفي، تعتمد في المقام الأول على سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة، إذ من الصعب فصل الوضع المالي والمصرفي، عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية في أي من دول العالم. لذا فإن من المسلم به إذا أردنا نجاح التحرير المصرفي وتقوية قطاعنا المالية والمصرفية، لا بد من العمل على تحسين فرص النجاح باختبار تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة.

❖ توافر قطاع مالي كفي ومستقر :

لتحقيق هذا الشرط لابد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفاء ومستقر ويمكن حصرها في ثلاث مجالات:

- منع استخدام نظام مالي لا يتوافق مع أهداف السياسة الموضوعية
- توافر مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد.
- توسع وتعمق الأسواق المالية والعمل وفق نظام السوق المفتوحة

❖ إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

يعتبر تحديد التدرج المناسب والأمثل لإصلاح المالي من بين أهم الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي:

- المرحلة الأولى: تحرير الاقتصاد الحقيقي المحلي بتحرير أسعار الصرف؛
- المرحلة الثانية: تحرير الاقتصاد النقدي المحلي والتحديث المالي: أي التحول من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد سوق رؤوس الأموال (اقتصاد السوق) وذلك حسب ما يلي:
- إعادة هيكلة النظام المالي.
- تحديث وتنشيط السوق النقدي.
- إنشاء أو توسيع السوق المالية.
- المرحلة الثالثة: التحرير المالي الخارجي: وذلك بتحرير حساب العمليات الجارية بـ:
- تحرير الاستيراد.
- تحرير حساب رأس المال.
- إنشاء سوق للصرف والتحويل الخارجي ثم التحويل الكلي.

❖ تعزيز إجراءات الإشراف والرقابة

إن الرغبة والطموح في القدرة على التعامل بأحدث الأدوات المصرفية الاستثمارية والانفتاح على الخارج يحفها الكثير من المخاوف والمخاطر التي يجب التحوط منها والعمل على تجنبها، ذلك أن زيادة ترابط اقتصاديات العالم، وكثافة التعاملات المالية والمصرفية واختلافها من دولة لأخرى يستلزم وعياً أكبر

بالمستجدات على الساحة المالية والمصرفية، كما تحتاج إلى السرعة في التجاوب مع التطوير في التشريعات المالية والمصرفية الحديثة.

محاضرة 03: الاندماج البنكي

تمهيد:

اقترن مصطلح التنمية الاقتصادية بمستوى تطور الجهاز البنكي للدولة، للدور الفعال والوظائف الأساسية التي يؤديها بتوفيره التمويل اللازم والضروري لكل القطاعات حتى تقوم بواجبها على أكمل وجه.

إن تطور الأنظمة المالية والبنكية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين والتي شهدت تغيرات جذرية، بحيث اشتدت المنافسة العالمية بين هذه المؤسسات وأضحى واقعا لا يمكن تجاهله في ظل التقدم التكنولوجي الكبير والاتجاه نحو العولمة.

وقد كشفت التطورات الدولية الجديدة ضعف مستوى الأجهزة البنكية، خاصة صعوبة الحركة بسبب القيود والتي نتج عنها صغر حجم الوحدات البنكية وكذا الهياكل التمويلية بوجه عام، مما استوجب التفكير في تكوين كيانات بنكية كبيرة قادرة على المنافسة والبقاء في الساحة البنكية وبالتالي تجنب ظاهرة التعثر البنكي.

ومن هنا جاءت فكرة الاندماج البنكي لتجسد التعاون المالي بين البنوك وتوفير مناخ مناسب قادر على مساندة متطلبات المرحلة القادمة بكل تحدياتها. ضف إلى ذلك أن هذا المصطلح ظهر كنتيجة حتمية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية وكذا ما اقتره لجنة بازل بالنسبة للكفاية الحدية لرأس المال.

1- مفهوم الاندماج البنكي:

تعددت تعاريف الاندماج البنكي وتنوعت في المجال الاقتصادي بثلاثة مصطلحات رئيسية هي :
الاندماج؛ الدمج والاستحواذ.

- **الاندماج:** لأغراض التوحيد والتحديد المنهجي استخدم هذا المصطلح كمقابل في اللغة العربية للمصطلح الأجنبي "Merger" وهو يعبر عما يحدث في العولمة المالية من عمليات مصرفية تكاملية إرادية الأغراض، زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج المتكافئ بين كيانيين متقاربين، ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج (عثمان، ط 1 2017، ، صفحة 34).

● **الدمج:** يمكن أن تتم التفرقة بين الاندماج والدمج، حيث يطلق المصطلح الأول على العمليات الإرادية؛ أما الثاني فيطلق على العمليات التي تحصل بناء على تدخل سياسي أو تنظيمي من الجهات الرقابية (حماد، 2001، ص 08).

● **الاستحواذ:** تكون عملية الاندماج هنا بين بنك كبير وآخر صغير أو أكثر بحيث يذوب فيه ويحمل اسمه في الغالب، ولذلك فإن الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفي الإرادي والاتفاقي بين كيانين مصرفيين، لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة (عبد الحميد، 2000، ص 153).

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الاندماج البنكي على أنه:

✓ " اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وجمعهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (غال، ط 1 2014، ص 254).

✓ " إحدى الوسائل الهامة لتحقيق مفهوم البنك الشامل وتكوين كيانات مصرفية عملاقة، لذا يكتسب الاندماج المصرفي أهمية متزايدة وخاصة في ظل توجه العالم نحو عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، ففي الوقت الذي تتكامل فيه التكتلات العالمية وتتشابك المصالح، وتتلشى فيه الحواجز والقيود في وجه أسواق موسعة، كان لابد من تكزين مؤسسات عملاقة تواكب العصر في سوق عالمية شبه موحدة" (غال، ط 1 2014، ص 255).

2- أبعاد ودوافع الاندماج المصرفي:

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص مجموعة من الأبعاد التي تسعى البنوك إلى تحقيقها وتتلخص أهمها في (عثمان، ط 1 2017، ، الصفحات 35-36):

- المزيد من الثقة والأمان لدى الزبائن والمتعاملين بإنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى جودة وأحسن شروط لتحقيق أعلى عائد ممكن.
- توليد إدارات تمويلية جديدة لزيادة تمويل الخدمات المصرفية

3 - أنواع الاندماج:

تتنوع أنواع الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج، ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر يجعل للاندماج المصرفي أنواع متعددة ولكل منها دواعي استخدام ومحاذير يجب أخذها في الاعتبار ، وبذلك يمكن النظر إلى أنواع الاندماج من زاويتين :

الزاوية الأولى:

1.3. الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة وفيها نميز بين ثلاثة أنواع:

➤ **الاندماج الأفقي:** يتم الاندماج الأفقي بين شركتين أو بنكين يعملان و يتنافسان في نفس نوع نشاط العمل أو أنشطة مترابطة فيما بينهما كالبنوك التجارية ، بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة، ويكون الهدف منه هو الاستفادة من اقتصاديات الحجم (فمثلاً الاندماج بين بنكين تجاريين أو بين بنكين للإسكان) .

حيث يخلق قوة احتكارية كبيرة للمنشأة المندمجة لذلك توجد في العديد من الدول تنظيمات حكومية لمكافحة الاحتكار وتقدم إليها طلبات الاندماج وتنظر فيها ويجب أن تبت فيها قبل إتمام عملية الاندماج.

ومعنى ذلك أنه في الاندماج الأفقي قد تتدخل الحكومات بتنظيم مثل هذا النوع من الاندماج، نظراً لأنها لها تأثيراً سلبياً على المنافسة وتتيح الحصول على أرباح احتكارية .

➤ **الاندماج الرأسي:** هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي، في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير، ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة.

ويقع هذا الاندماج غالباً في المنشآت والشركات ويحدث عادة في المراحل المختلفة من تشغيل المنتجات ويوجد عدة أسباب تكمن وراء رغبة الشركات في الاندماج الرأسي بين المراحل المختلفة من بينها الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة مثل تجنب تكاليف إعادة التسخين والنقل في حالة المنتج الصلب .

➤ **الاندماج المختلط:** هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة، مثال ذلك الاندماج بين بنك تجاري وبنك متخصص وهو ما يعنى اختلاف الخدمات التي يقدمها البنك الجديد ويفيد ذلك أن البنك الجديد سوف يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

2.3. وفقاً للعلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى:

➤ **الدمج الطوعي (الإرادي) :** والذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج مع الموافقة من طرف الحكومة (السلطة النقدية) ، حينها يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج ، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم أو القيام بشراء أصوله ونشير إلى أن السلطات النقدية تشجع في كثير من الدول مثل هذا النوع من الاندماج ، من خلال إظهار مزايا وفوائد الاندماج المصرفي وخلق الحوافز التي تدفع البنوك إلى الاقتناع بفكرة الاندماج والقيام به طواعية لتستطيع البقاء والمنافسة .

➤ **الدمج القسري (الإجباري):** ويتم هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاندماج الإجباري، حيث تعثر أحد البنوك (الإفلاس والتصفية) يستلزم إدماجه في إحدى البنوك الأخرى الناجحة، واللجوء إلى هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية طبقاً لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني. ولتشجيع هذا الاندماج يرفق بقانون يشجع البنوك مقابل إعفاءات ضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.

➤ **الدمج العدائي (الاستحواذ):** أما هذا النوع من الاندماج فيتم ضد رغبة إدارة الشركة أو البنك المستهدف للاندماج ويحدث هذا النوع من الاندماج عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات شركة أو بنك ذات إمكانيات جيدة لذلك فإن الشركة أو البنك القوي والناجح سوف يضع أنظاره تجاه هذه المنشآت والبنوك الضعيفة للاستيلاء عليها .

وعلينا أن نعلم أن عملية الاندماج العدائية لا يمكن أن تقارن بالصفقة البنكية العادية ، فالصفقات العادية هي نشاط أكثر تحضراً ولكن الاندماج العدائي قد شق طريقه في الصفقات البنكية من أمثلة ذلك صفقة الاندماج العدائي الناجمة التي قام بها بنك نيويورك مع بنك trust tob أما المحاولات الفاشلة منها المحاولة التي قام بها بنك first interstate للاستحواذ على America bank مقابل 3,2 بليون دولار على أشكال أسهم عادية و ممتازة .

ويطلق على الاندماج الودي أو الإرادي merger بينما يطلق على الاندماج الإرادي acquisition .
أما الزاوية الثانية:

فتتمثل في بقاء أو اختفاء الصفة القانونية للبنك أو البنوك المندمجة:
ويمكن هنا أن نميز بين نوعين من الاندماج:

الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للبنك أو البنوك المندمجة:

ويوجد في هذا النوع شكلين للاندماج :

➤ اندماج بنك أو أكثر في بنك قائم :

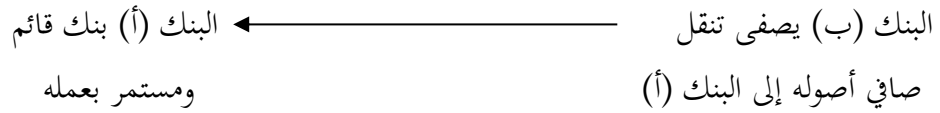
ويندمج في هذا النوع بنك أو أكثر في بنك قائم ويترتب على ذلك زوال الصفة القانونية عن البنك أو البنوك المندمجة وبالتالي يتم انتقال أصول وخصوم البنك المندمج إلى البنك الدامج وهذا سيؤدي إلى انتهاء وجود البنك المندمج و زوال شخصيته المعنوية.

وهناك عدة ترجع إلى تصفية البنك أو البنوك المندمجة ونقل أصوله للبنك الدامج أهمها:

✓ مشكلة السيولة النقدية التي يواجهها البنك الدامج .

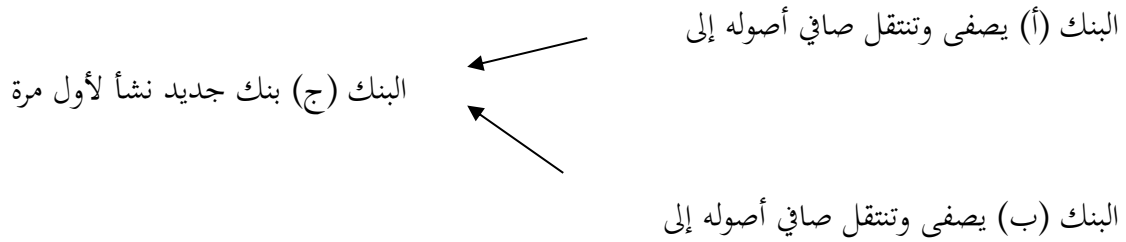
✓ رغبة البنك الدامج في التوسع الأفقي أو الرأسي أو المتنوع لغرض اقتصادي أو اجتماعي .

و الشكل التالي يوضح ذلك:



➤ ثانياً: الاندماج لتكوين بنك جديد:

وفقاً لهذا النوع يتم دمج بنكين أو أكثر لتكوين بنك جديد و في هذه الحالة يصدر البنك الجديد أسهماً عادية مقابل الأسهم التي يحملها البنوك الدامجة وتزول الصفة القانونية عن البنوك المندمجة ليصبح البنك الجديد هو صاحب الصفة القانونية.



وأهم أسباب اللجوء إلى هذا النوع من الاندماج:

- رغبة المساهمين في البنكين (أ ، ب) التخلص من المشاكل المالية التي يعانيها هذين البنكين والبدء من جديد وباسم جديد .

- يستطيع البنك الجديد (ج) الحصول على الثقة من جديد من قبل العملاء .

➤ الاندماج مع بقاء الصفة القانونية للبنك المندمج :

في هذا النوع يأخذ الاندماج شكل السيطرة عن طريق قيام أحد البنوك بشراء كل أو جزء من الأسهم العادية لبنك أو بنوك أخرى مقابل إصدار أسهم أو سداد الثمن نقداً أو التعهد بالسداد مستقبلاً. ويتم شراء هذه الأسهم إما من سوق الأوراق المالية أو عن طريق التفاوض مع المساهمين. ولا تزول الصفة القانونية للبنك المندمج .

البنك (أ) قائم ومستمر يملك البنك (ب) من الأسهم 50% أو البنك (ب) قائم في العمل أكثر من الأسهم العادية المتداولة للبنك (أ) مستمر في العمل.

3.3. الاندماج المصرفي بمعايير أخرى:

يقوم هذا المدخل بتقسيم الاندماج المصرفي إلى عدة أنواع أخرى، من أهمها:

➤ **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجياً، من خلال شراء

فرع أو فروع معينة للبنك المراد ابتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات بهذا البنك، ويتم ذلك سواء في السوق المحلية أو العالمية.

➤ **الاندماج بالحيازة ونقل الملكية:** ويتم ذلك من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدراجه وهنا

يتم هذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي في ظل ظروف معينة.

➤ **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات

الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان المصرفي وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتم اتخاذ قرار الاندماج بشكل نهائي.

➤ **الاندماج بالضم:** ويتم على قياس مجلس إدارة موحد للبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي

الجديد اسم كلا البنكين معا.

➤ **الاندماج بالمزج:** ويتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، ليخرج لنا كيان

مصرفي جديد هو خليط بين البنكين أو البنوك المندمجة وبالتالي فإن البنك الجديد يحمل اسماً جديداً وعلامة تجارية جديدة ورقماً جديداً، ووضعاً جديداً، ونصيباً من السوق المصرفي أكبر

من الوضع القديم.

4. مزايا ومشكلات الاندماج:

من خلال ما تم عرضه من مفهوم وأنواع للاندماج وأبعاد إلا أنه وكأي إصلاح اقتصادي له مزايا وعيوب وأهمها:

1.4. مزايا الاندماج:

لا بد من السعي نحو الاندماج من خلال الدخول في مجالات عمل وخدمات مصرفية جديدة والتوسع في استخدام التكنولوجيا الواسعة التي تسود العالم الاقتصادي، ولذلك الاندماج له العديد من الفوائد التي يمكن رصد أهمها في الآتي:

- من شأن الدمج أن يحقق اقتصاديات الحجم الكبير وهو أمر يحقق تخفيضاً كبيراً وملموساً في النفقات نظراً لزيادة الإنتاج وانخفاض وحدة التكلفة تبعاً لذلك.
- يجمع الموارد المالية والبشرية والكفاءات المهنية بما يحقق الأداء المتميز. ويوحد رؤوس الأموال والجهود والخبرات مما يمكن البنوك الجديدة المندمجة من تطوير قدراتها الإنتاجية كماً ونوعاً وتحسن قدراتها على المنافسة في ظل وجود منافسة أجنبية قوية.
- إيجاد وحدات وكيانات بنكية كبيرة تستطيع مواجهة البنوك الأجنبية عن طريق الاستفادة من السيولة الكبيرة المحققة في أغلب الدول الخليجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط كما يترتب على دمج البنوك الصغيرة في كيان كبير تحسین أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل.
- يحقق سرعة في النمو وسرعة في الانتشار وتحسين الربحية، بالإضافة إلى تحقيق ميزة التوسع في السوق في ظل المتغيرات الاقتصادية وفتح الأسواق والخدمات على المستوى العالمي، فضلاً عن تحمل المخاطر جراء مواجهات الصدمات الخارجية.
- زيادة قدرة البنك المدمج على الإنفاق على البحوث والدراسات والتحديث والتحسين مما يزيد من الكفاءة والقدرة على جذب رؤوس الأموال التي تزيد من قدرته على التوظيف والاستثمار المباشر وغير المباشر، بل وقدرته على المنافسة محلياً وعالمياً.
- تؤدي عمليات الاندماج إلى إيجاد كيانات بنكية كبيرة تساهم في عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية مما يساهم في النمو الاقتصادي للدولة.
- يؤدي الاندماج إلى رفع كفاءة المؤسسات المالية وزيادة قدرتها على المنافسة ومواجهة التحديات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية في ظل اتفاقية (الجات) وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، والتي يكون الفصل فيها بالنسبة للعملاء هو جودة ونوعية الخدمات المقدمة.

- تقليل عدد المصارف غير المجدية اقتصاديا والتي تستمد وجودها فقط من عنصر التفاخر والمباهاة وليست لها مساهمة عملية في الاقتصاد بل يعتبر استمرارها عبئا ماليا على اقتصاد البلد المعنى بها.
- كبر حجم المؤسسة المصرفية يساعد على دخول الأسواق العالمية بشكل أقوى ويمكنها من المنافسة، كما انه يساعدها على التوسع وإنشاء شبكة كبيرة من الفروع الأمر الذي يساعدها على ربط العديد من اقتصاديات الدول مع مركزها الرئيسي وبالتالي مع اقتصاد بلادها .. ومثال على ذلك البنوك الأمريكية العاملة في مختلف بلدان العالم كما يجب إلا ننسى إن كبر حجم المؤسسة المصرفية يساعدها على استقطاب العملاء الكبار وفي طليعتهم المؤسسات المتعددة الجنسيات وتقديم تسهيلات كبيرة لهم وليس بوسع ولا بإمكان المصارف الصغيرة مجرد التفكير في الاقتراب من مثل هذه الشريحة من العملاء لذلك فان كبر المصرف واتساع قاعدته الرأسمالية يساعدها على زيادة مقدرته على التعامل مع المصارف الكبيرة والمراسلين بشروط أفضل بالنسبة لسقوف التسليف ونسب العمولات وخدمات مصرفية أخرى.

2.4. مشاكل وسلبات الاندماج:

إن قرار الاندماج لا يعتبر ضمانا للنجاح حيث إن نجاح العملية يتطلب قدرة علي إدارة التغير بشكل صحيح، وهناك العديد من المشاكل التي تواجه عملية الاندماج، الأمر الذي أدى إلى رفض بعض من المصرفيين عمليات الاندماج المصرفي للعديد من الأسباب، ومن أهمها:

➤ مشاكل احتكارية:

يؤدي إلى تعميق مفهوم الاحتكار الذي يعد من أخطر السلبات التي تواجهها عملية الاندماج، الأمر الذي يؤثر على مصالح المتعاملين في السوق المحلي، حيث تفرض المؤسسات العملاقة شروطها في تعاملاتها.

إيجاد كيانات وتكتلات احتكارية من قبل البنوك الصغيرة أو متوسطة الحجم، ومن ثم استبعادها من المنافسة على المدى القريب أو البعيد.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعترف الهيئة الفيدرالية للتجارة أو إدارة مقاومة الاحتكار بوزارة العدل على عمليات الاندماج التي تتم بين المنشآت.

وفي هذا الصدد تنص الفقرة السابعة من قانون كلايتون على ما يلي:

((يحظر على أي شركة تعمل في المجال التجاري الحصول على كل أو جزء من أسهم رأسمال شركة أو منشأة أخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة إذا كان لهذه العمليات تأثيراً جوهرياً على إضعاف المنافسة وخلق الاحتكار في أي مجال تجاري وفي أي منطقة من الدولة .))
وقد أدت الفقرة السابعة إلى صدور تشريع من الحكومة الفيدرالية يضع قيوداً على كل أنواع الاندماج : سواء أكان أفقياً (حيث يكون الاندماج بين المنشآت تنتمي إلى نفس المجال)، أم رأسياً (حيث يكون الاندماج بين منشأة معينة وعملائها أو مورديها) أم متنوعاً (حيث يكون الاندماج بين منشآت لا تنتمي إلى نفس المجال).

➤ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للاندماج:

وهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ناتجة من التوسع الذي يحدثه الاندماج وأهمها:
- أنه عادة يصاحب التوسع بين المنشآت والبنوك عملية إعادة تنظيم لهذه المنشآت والبنوك وإعادة هيكلة مما يؤدي غالباً إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وحبسهم على المعاش (التقاعد) قبل سن التقاعد وهذا قد يؤثر بصورة أو بأخرى على المجتمع والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بهذا المجتمع ومن أهم الآثار انه يفضى إلى مشكلة العمالة الفائضة وخسارة الحصة السوقية في مناطق معينة.
- أن بعض أشكال هذا التوسع لا تمثل إضافة جديدة على المستوى القومي من حيث بقاء حجم المنتج ونوعيته أو بقاء خدمة البنوك كما هي قبل التوسع.
- يؤدي إلى إيجاد مشكلة البيروقراطية الإدارية بما ينعكس على نوع الخدمات المقدمة للعملاء.
- صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.
- التأثير السلبي على نمط الإدارة وخاصة في مراحل الاندماج الأولى، نتيجة تخوف بعض المديرين بالبنوك من فقدان وظائفهم أو تغير درجاتهم الوظيفية.

➤ مشاكل مالية:

من الناحية المالية قد يتسبب الاندماج في المشكلات حينما لا يحقق للبنك المشتري المكاسب المتوقعة كعائد على الاستثمار خلال فترة زمنية معقولة.
- فالعائد الأول:
يجب أن تؤدي صفقة الاندماج إلى إضعاف المكاسب ومن المعايير الشائعة لقياس إضعاف الربحية هو أنه يجب ألا ينتج عن الاندماج أي إضعاف لربحية السهم الواحد بالنسبة للبنك المشتري لأكثر من 5 % .
ويتم قياس التخفيض أو الإضعاف في ربحية السهم الواحد.
- أما العائد الثاني:
وهو ما إذا كان الاندماج سوف يحقق العائد المتوقع بمرور الزمن أم لا ؟ وذلك إذا نظرنا إليه كاستثمار .

فالعائد الأول (تخفيض ربحية السهم الواحد) يركز على الأداء قصير الأجل أي يتم اختبار انخفاض ربحية السهم الواحد في الفترة القصيرة بعد الاندماج.

أما العائد الثاني وهو (معدل العائد المتوقع بمرور الزمن) فهو يركز على الأداء طويل الأجل ويقوم هذا التحليل على حساب الوقت اللازم لكي يحصل البنك الدمج على أرباح كافية لتغطية الاستثمار وتلبية هدف العائد المستهدف .

محاضرة 04: البنوك الشاملة

تمهيد:

إن من أهم أبرز نتائج انعكاس التحرير المالي والعملة المالية والبنكية على المنظومة البنكية ككل، هو تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة، حيث لم يعد يقتصر عملها على تقديم وظائف تقليدية تنحصر أساسا في استقبال الودائع ومنح القروض، بل امتد ليشمل الوظائف التي تؤديها المؤسسات التي لها تأثيرات واضحة على النشاط البنكي والمالي كالبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، إذ أدى هذا التحول إلى تميز البنوك الشاملة بالتنوع في مصادر واستخدامات أموالها.

1. مفهوم البنوك الشاملة:

بعد عدة سنوات من التخصص البنكي الذي عمقته القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول، اضطرت للتخلي عن هذا التوجه الوظيفي الذي دأبت عليه البنوك وانفتحت على مجالات وأعمال جديدة غير التقليدية. حيث ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنوع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته.

يمكن تعريف البنوك الشاملة: "بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما عمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنك الاستثمار والأعمال (عبد الحميد، 2000، ص 19)".

كما يعرف على أنه "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية ويقدم أيضا الائتمان لكافة القطاعات، بالإضافة إلى ما تقدمه من توليفة واسعة من الخدمات المصرفية" (غال، ط 1، 2014، ص 233).

من خلال التعريفين السابقين يمكننا القول: إن البنوك الشاملة لا تقتيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل البنكي في كثير من الدول، بل أصبحت نشاطاتها تتعدى كافة المجالات والأقاليم والمناطق، كما أنها تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتعيد توجيهها إلى مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. وظائف البنوك الشاملة:

انطلاقاً من كون البنوك الشاملة تمارس عمل البنوك الأخرى كالبنوك التجارية والمتخصصة في تقديم وظائفها، واستناداً لإمكاناتها وحجمها واستخدامها الواسع لتكنولوجيا المعلومات، فسيكون بإمكانها ممارسة أعمال عديدة حديثة تواكب وتتكيف مع كل التغيرات والتطورات التي تحدث ضمن محيطها وهو ما يجعل نشاطها متنوع ويشمل المحاور التالية (المطلب، 2000، ص ص 21-35):

1.2 محور التمويل:

إذ تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر تمويلها ومن أهمها :

- إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول: وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد، في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.
- اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركات القابضة المصرفية : إذ قامت البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركات القابضة Holding، بغية إيجاد سبيل جديد لتنوع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة في الأوقات التي توفى فيها الودائع حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم أحد الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق وتحديد اقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا.
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي: إن عمليات الاقتراض الخارجي تتم في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين وغيرها من المؤسسات

المالية، حيث لجأت البنوك الشاملة لهذه الخطوة لتدعيم وتقوية طاقتها ومركزها المالي. إن هذا الإجراء يسمح لها بزيادة القدرة على الإقراض وزيادة عمليات التوظيف ومن ثم رفع الأرباح وتأمين السيولة، إضافة إلى منح المودعين الأمان المالي.

- **التوريق** : يقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية (المشتقة)، وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة، كمثال على ذلك قروض الإسكان.

2.2. محور تنويع مجال الاستثمار:

- حيث يهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية الطويلة الأجل، والتي تغطي مجالات استثمارية ومنها:
- **تنويع القروض الممنوحة**: بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية زراعية؛ صناعية؛ تجارية أو خدمية، بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية للقطاع العائلي وقروض تمويل التجارة الخارجية هذا من جانب القطاعات التي تمولها. أما من جانب الزمن فيكون التنويع بمنح قروض مختلفة الأجل الزمنية سواء قروض قصيرة؛ متوسطة وحتى طويلة الأجل.
 - **تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية**: من منطلق تقديم القروض طويلة الأجل للمساهمين، إذ تقدم هذه البنوك قروض بأسعار فائدة منخفضة تسهم إلى حد بعيد في نجاح الخصخصة وعملية توسيع قاعدة الملكية كرسمة القروض، أو استبدالها بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المؤسسة المعنية، وتؤكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة يرجع لسوء الإدارة، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه الشركة.
 - **التنويع في محفظة الأوراق المالية** : والتي تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدر لها، مع تعددها وتباعدها جغرافياً، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض، إذ تحقق أكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ويعظم الربحية.
 - **الدخول في مجالات استثمار جديدة**: حيث استطاعت البنوك الشاملة أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التي تضمن ثلاثة وظائف أساسية وتمثل في:
- **الإسناد**: بشراء الأسهم المصدرة حديثاً من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها،

وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصرفيات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

التسويق: ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدماً في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة.

الاستشارة: بتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

3.2. محور دخول مجالات غير بنكية:

حيث تتجه استراتيجية التنوع إلى مجالات أخرى اقتصادية إنتاجية أكثر ربحية دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى :

- **الاتجار بالعملة :** وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة، بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لأي مخاطر على الإطلاق.
- **إصدار الأوراق المالية:** حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال، ويستطيع البنك أن يمارسها دون تكوين الشركة القابضة المصرفية نظراً لوجود قيود قانونية، أو رغبة من البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- **التأجير التمويلي Leasing:** يعتبر قرض مضمون ذلك أن المستأجر يسدد القيمة الإيجارية الدورية ويقوم بتسليم الأصول للبنك في نهاية فترة العقد. ويعرف بأنه اتفاق بين البنك والشركة ينص على بيع أصل من أصولها له، على أن يقوم البنك بإعادة تأجيره مرة أخرى للانتفاع به، وبالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضافاً إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب. وفي حالة عدم قدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار يكون للبنك الحق في استرداد الأصل وهو لا يختلف عن أي قرض مضمون بشراء الأصل، حيث يكون أيضاً من حق البنك المؤجر استرداد الأصل المؤجر في حالة وجود مخاطر الإفلاس لدى العميل أو الشركة المستأجرة.

■ **إدارة لصالح العملاء:** ومن خلال ذلك تنشئ بعض البنوك الشاملة صناديق تقوم باستثمار ودائع العملاء، ويديرها البنك لصالحهم مقابل عمولات محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم. إضافة إلى تولي البنوك الشاملة إدارة محافظ الأوراق المالية لصالحهم بحيث تقوم تلك البنوك ببيع وشراء الأوراق المالية بناء على أوامر العميل. وكذا تحصيل أرباح وفوائد تلك الاستثمارات.

4.2. محور الانضمام إلى شركات قابضة أخرى:

بسبب رغبة البنك في تجنب المخاطر التي يتعرض لها جراء التنفيذ المباشر لبعض الأنشطة التي ينص فيها القانون صراحة على منعه من ذلك، يلجأ إلى شركة متخصصة تملك الخبرة الضرورية والبعيدة عن النشاط البنكي ومن أبرزها نشاط التأمين الذي يعد من الأنشطة المبتكرة غير البنكية التي اقترحتها البنوك الشاملة على شكل شركة شقيقة تضمها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص. كالتأمين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني مقابل التزام شركة التأمين بسداد أقساطه في حالة وفاة المقترض، ويحصل البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة.

3. دوافع ومنهجية التحول نحو البنوك الشاملة :

لعل من أبرز دوافع وأسباب التحول نحو البنوك الشاملة هو ظهور العولمة المالية التي غيرت مفاهيم عديدة في الأنظمة المالية الحديثة، وجعلتها تفكر في انشاء كيانات بنكية لها القدرة على مواكبة هذا التطور، ومن هنا كانت فكرة البنوك الشاملة والتي جاءت بالتدرج وبمنهجين مختلفين.

1.3. دوافع التحول نحو البنوك الشاملة:

يمكننا تلخيص أهم الدوافع التي تبنتها البنوك للتحول إلى بنوك شاملة في (نجم، بهار، 2020، ص ص 9.11):

- **التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي:** حيث شهد الهيكل الاقتصادي العالمي مرحلتين هامتين: تمثلت الأولى في تطور الهيكل الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة وهو ما أدى إلى ازدياد وزن قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة التحويلية، في حين شهدت المرحلة الثانية تحول بعض الصناعات إلى الدول النامية نتيجة اتجاهها نحو الاقتصاد الحر وزيادة الاستثمار البشري، مما أدى إلى استمرار الضغوط نحو تحرير الأسواق المالية وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية.
- **التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية:** وذلك من خلال تبنيها مجالات تتطلب تدخل البنوك للعب دور محوري فيها مثل: الخصخصة حيث أقبلت معظم دول العالم على تبني برامجها وإفساح المجال لقوى السوق، مما أوجب على البنوك المساعدة في تنفيذ هذه البرامج.

- **تطور أسواق المال وأدواتها:** فرض التطور الكبير الذي تشهده أسواق المال الدولية على المؤسسات المالية والبنكية أن تتطور لتواكب هذه التغيرات، وخاصة بعد ظهور أدوات مالية جديدة كالتسنيذ أو التوريق، وكذا اتجاه البنوك نحو ممارسة نشاطات خارج الميزانية واستخدام منتجات الوقاية من الأخطار والتأمين على المحافظ الاستثمارية.
- **الوعي لدى العملاء:** وذلك من خلال تفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة دون عناء التنقل بين البنوك، وهذا يتطلب منها السعي لتوفير أكبر قدر من الخدمات والتسهيلات للزبائن تحت سقف واحد.
- **دوافع ذاتية:** وتمثل هذه الدوافع في رغبة البنوك المستمرة في تطوير أدائها، خاصة إذا توفرت لها الإدارة الكلية الفاعلة والقادرة على رصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات تجعلها تتخذ القرارات اللازمة تناسب معها. وبذلك يحافظ البنك على مكانته في بيئة تشهد تنافس حاد يواكب التحديات المستقبلية في ظل العولمة المالية.

2.3. كيفية التحول إلى البنوك الشاملة:

- يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما (عراية، 2009، ص ص 199.201):
- ❖ **المنهج الأول:** الطريقة الأسرع والأسهل في تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل على أن يكون هذا الأخير كبير الحجم؛ قابل للنمو ولديه فروع عديدة مرتبطة مع بعضها البعض تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ويملك كوادر بشرية مؤهلة ومدربة تطمح وتتطلع للتطور. ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها:
 - **الخطوة:** وفيها يتم رسم خطوات التحول إلى البنك الشامل وفق برنامج مدروس وموضح زمنيا ترسم فيه عمليات التنظيم؛ التوجيه؛ التحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات وتحديات التغيير المطلوب. مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول المنشود.
 - **التجهيز:** من خلالها يتم توفير الإمكانيات المادية؛ التكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة أو وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

➤ **التدرج:** ويعني التحول على مراحل متفرقة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجياً للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات وتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة.

➤ **التطوير:** أي إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذا إدخال التعديلات في الصلاحيات وتقسيم السلطات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

❖ **المنهج الثاني:** يتطلب الأمر في هذا المنهج البدء من الأساس قاعدياً باختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتدريبها قصد تطوير قدراتها، والتعاون مع بنوك أجنبية شاملة للاستفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكلياً وتكنولوجياً. وكذا القيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل.

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات البنكية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثير والتأثير وأن الطلب عليها يزيد بمجرد تواجدها، وأن البنك الشامل صانع لأسواقه.

فالمنهجين السابقين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معاً، بالعمل على تحويل بنك قائم بالفعل، متى توافرت فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك مع دراسة مدى تقبل السوق واستيعابه لمعاملات وخدمات البنك الشامل، وإزالة العقبات ومعالجة القيود التي تواجه عملية التحول التطوير. إذ يتم بذلك الجمع بين مزايا المنهجين السابقين بظهور كيان بنكي جديد، تتوفر فيه الإمكانيات؛ القدرات والخبرات وفي نفس الوقت يكون قابلاً للنمو؛ الاتساع والانتشار بشكل كبير.

إن ما يميز الكيانات البنكية الجديدة هي الاستراتيجية الطموحة لقيادة وتوجيه السوق وريادته، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها؛ أو دمج تدريجي لبنك معين وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه وتقويته، مما يضمن له حجم أعمال مناسب وتحقيق التشغيل المتوازن، والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلاً (السيد، 2000، ص 93).

3.3. مقومات التحول إلى البنوك الشاملة:

حتى تؤدي البنوك الشاملة وظائفها على أكمل وجه لا بد من توفرها على مقومات هامة تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع ويمكن إيجازها في: (غال، 2014، ص ص 237-238):

➤ **مقومات مرتبطة بالبنك:** وتتعلق أساساً بـ:

- وجود موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان؛

- كفاءة المورد البشري وتتضمن كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، وتحكم تكنولوجيا في المعلومات التي هي من متطلبات التحول؛
- وجود إدارة تسويقية فعالة على مستوى عال من الكفاءة؛
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة؛
- توفر ملاءة مالية كافية تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.

🚩 **مقومات مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدولة:** وتنطوي على السياسات الحكومية التي

تتبناها الدولة من خلال:

- إصدار تشريعات تتوافق على نحو فعال مع عمل هذه البنوك، مع وضع ضوابط رقابية قادرة على توفير الأمان والسلامة.
- دعم البنك المركزي ومساندته لهذه البنوك على أداء رسالتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- اقتناع الدولة وسلطاتها الوصية بفكرة البنوك الشاملة وأهدافها، والعمل على توفير الدعم المساندة لها.

4. تقييم البنوك الشاملة:

من خلال ما تم عرضه سابقا، فإن ما تقدمه هذه البنوك من خدمات متنوعة يجعلها متميزة فيها، لذلك نجد أن الصيرفة الشاملة هي نموذج الصيرفة ذات الخدمات الكاملة التي تساهم في تطوير المصارف بكفاءة وفاعلية وبمواصفات ومزايا عديدة من حيث الكلفة والتنوع والوقت والمكان ورغم ذلك فأفها تنطوي على مجموعة من السلبيات.

1.4. الإيجابيات:

إن الصيرفة الشاملة وتطبيقاتها في المجال النقدي والمالي ينعكس بصورة إيجابية على الخدمات المقدمة في

هذا المجال، فمزاياها عديدة ومتنوعة ومن أهمها (غال، 2014، ص ص 240-241):

- تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق... الخ، والواقع أن هذه ايجابية تثنى عالياً لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر، فالبنوك تسهم بلا شك في تذليل هذه المعضلة.

- البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله.

- البنوك الشاملة تسهم - على مستوى البنوك - في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده ومن ثم تجنبه التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان، فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو و الازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي، هذا فضلاً عن أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة كبيرين.

- تشارك البنوك الشاملة في أحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة... الخ.

- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التمويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

- البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافداً لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

2.4. السلبيات: رغم ما أحدثته التحول نحو البنوك الشاملة من تطور في الخدمات وتنوعها إلا أنها لا تخلو هي الأخرى من العيوب والسلبيات التي ظهرت في تطبيقها ونذكر منها (غال، 2014، ص

(240

- إذ قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة، وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

- تتطور النقود والمؤسسات النقدية والمالية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها الاقتصاد وتكتسب من ثم وظائفها وتحمل أهميتها مع مرور الوقت استجابة لهذا التطور ومتطلباته، والواقع أن انتشار البنوك الشاملة في الدول المتقدمة ومحاولات الدول النامية للدخول فيها في الآونة الأخيرة يعكس متطلبات المرحلة التنموية الراهنة وكذلك متطلبات التحولات الاقتصادية والعالمية التي تمر بها مختلف الاقتصادات خاصة مع انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي والخصوصية وظهور ونمو الأسواق المالية في ظل إفساح الفرص لقوى السوق والقطاع الخاص ليلعب الدور الرائد في عملية التنمية. هذا بالإضافة إلى التحولات السريعة العميقة في الاقتصاد العالمي والتحرير التدريجي للتجارة العالمية سلعية كانت أم خدمية، ولقد وفر التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات دعما كبيرا وقويا للبنوك للتحول إلى البنوك الشاملة.

محاضرة 05: البنوك الالكترونية

1. البنك الإلكتروني:

لقد أثرت التطورات المذهلة في السوق المعلوماتية والاتصالات بشكل كبير في قطاع البنوك، وانطلقت بسرعة عمليات التطور والارتقاء بالعمل البنكي، ولا زالت مستمرة حتى اليوم، وهي تعيد بالتأكيد صياغة المفاهيم حول النظم المصرفية وتطبيقاتها للتكنولوجيا، وسنعرض في هذا الجانب مختلف المفاهيم الواردة للعمل البنكي الإلكتروني من خلال تعريفه وتبيان أهدافه وخصائصه وأشكاله على النحو التالي:

1.1 تعريف العمل البنكي الإلكتروني:

لقد تباينت التعاريف المحددة للعمل المصرفي الإلكتروني وتعددت تبعاً للتطور التكنولوجي وتطبيقاته في البنوك، وبرز الاختلاف الواضح في ترجمة مصطلح E-Banking ولعل أهم التعاريف الواردة للعمل البنكي الإلكتروني:

✓ التعريف الأول: "هو قيام زبائن البنك بإدارة معاملاتهم وأعمالهم المصرفية، من المكتب أو المنزل أو في أي مكان آخر وفي أي وقت يريدونه عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية أو الأنترنت" (آل شبيب، 2012 ص 68).

✓ 1-2- التعريف الثاني: "هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديد، وبهذا لن يضطر الزبائن للتنقل إلى البنك ليزاولوا أعمالهم" (الحداد وآخرون، 2012 ص 55).

✓ التعريف الثالث: "هو عبارة عن نظام قائم بذاته من خلال مواقع إلكترونية تقدم خدمات مصرفية ومالية وتجارية وإدارية شاملة لها وجود مستقل على الشبكة الإلكترونية قادرة على التعاقد وتقديم الخدمات المصرفية" (شافي، 2007 ص 64).

✓ التعريف الرابع: "هو نظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو من خلال شبكة المعلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص به أو الوسائل الإلكترونية أو الرقمية أو الآلية الأخرى" (بشنق، 2006 ص 40).

✓ التعريف الخامس: "هو ما يتاح للزبون من تعاملات عن طريق خط يوفره البنك، لإنجاز كافة المعاملات مع البنك دون أن يضطر للذهاب بنفسه لمقر العمل" (الجنبيهي، 2006 ص10).

✓ التعريف السادس: "هو العمل الذي تكون فيه الأنترنت وسيلة الاتصال بين المصرف و الزبون وبمساعدة نظم (Systèmes) أخرى تمكن الزبون من الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة بدون الحاجة للاتصال المباشر بموظفي البنك" (قاحوش، 2001 ص32)

✓ التعريف السابع: "هي المصارف التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية والعمل على مدار 24 ساعة يوميا وخلال 7 أيام من الأسبوع، وبدون توقف وتوظيف كافة التطورات في مجال التكنولوجيا والاتصال لتقديم كافة الخدمات" (الشمري وعبد اللات، 2008 ص28).

ومن خلال التعاريف السابقة تبين أن البنوك الإلكترونية هي بنوك تقدم:

- خدمات عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة.

- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية.

- خدمات عبر الحدود ولا تعرف قيود جغرافية.

فبينما حددت مجموعة من التعاريف السابقة (3,4,6) البنوك الإلكترونية على أنها تلك المتواجدة فقط على شبكة الأنترنت، رأى البعض الآخر أنها جميع العمليات التي تتم بطريقة إلكترونية، وهو الأشمل والأهم حيث يشمل جميع قنوات التوزيع الإلكترونية كالصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية والبنك الناطق والبنك النقال وغيرها من قنوات التوزيع، وتجدر الإشارة إلى ليس كل موقع بنك على شبكة الأنترنت يعني أن هذا البنك هو بنك إلكتروني، إذ يجب أن يقوم البنك بعمليات مصرفية عبر الوسائط الإلكترونية، إضافة الى شروط ومعايير عديدة ومعقدة من الصعب تحديدها قبل صدور تشريعات خاصة تراعي هذا النوع من البنوك وتحدد ضوابطه القانونية الجدول التالي يوضح أهم الملامح الأساسية للبنوك الإلكترونية:

جدول رقم(01)يبين أهم الملامح الأساسية للبنوك الإلكترونية:

الموقع التبادلي Transactional	الموقع الاتصالي التفاعلي Communication	الموقع المعلوماتي Informational
هو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته ونشاطاته في بيئة إلكترونية حيث يسمح للزبون الوصول إلى حسابه وإدارتها وإعداد الدفعات النقدية والتحويلات بين حسابات داخل البنك أو مع جهات خارجية.	يؤمن هذا الموقع نوعا من التبادل الاتصالي بين البنك وزبائنه كالبريد الإلكتروني وتعبئة نماذج الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.	هو الحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي أو المستوى الأساسي ويقدم البنك من خلاله معلومات حول برامجه(معلومات)ومنتجاته وخدماته.

المصدر: شرين بدري البارودي، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية، 2006، ص 06.

خلاصة القول:

"إن البنوك الإلكترونية، ماهي إلا وسيلة إلكترونية لنقل المنتجات والخدمات التقليدية والحديثة مباشرة إلى الزبائن عبر الأنترنت" (أبو فروة، 2009 ص 05).

وعلى هذا الأساس: "فإننا نميز بين البنوك الإلكترونية والفروع الإلكترونية، ويقصد بالأولى ذلك البنك الذي يتواجد على شبكة الأنترنت فقط أو البنك الافتراضي (Virtual) أما الفروع الإلكترونية فهي الجزء الإلكتروني المستحدث من المصارف التقليدية الذي يوفر خدمات للزبائن كبنوك أنترنت رديفة لها" (بشنق، العمليات المالية المصرفية الإلكترونية، 2006 ص 47).

2.1. خصائص العمل البنكي الإلكتروني:

يمتاز العمل البنكي الإلكتروني بعدة خصائص يمكن الوقوف عليها كالاتي (مسعودي، 2016 ص 27):

- ♦ أنها نظام قائم ومعمول به في معظم الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا.
- ♦ اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات.
- ♦ عدم إمكانية تحديد الهوية بين أطراف العملية.

- ◆ خدمة الكترونية فورية، على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.
- ◆ تشفير المعلومات فور استخدام الرقم السري الخاص بالخدمة.
- ◆ سرعة ودقة تقديم الخدمات.

3.1. آليات وتنظيم العمل البنكي الالكتروني:

بعد ظهور الانترنت وتطور التجارة الالكترونية اتجهت معظم البنوك للاستفادة من تلك التكنولوجيا لتطوير خدماتها وابتكار الوسائل والنظم الكفيلة التي تخدم الزبائن والبنوك لابد من تحديد آليات وتنظيم العمل البنكي الالكتروني كما يلي:

تتشرط التشريعات والبنوك المركزية بشكل عام جملة من الضوابط التي تنظم العمل البنكي الالكتروني ومن هذه الشروط نجد (مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، 2016 ص ص 30-31):

◆ الأهلية لممارسة الصيرفة الالكترونية:

إن أي موقع الكتروني يمارس أعمال البنوك يجب أن يكون متوفرا على جميع الشروط القانونية ومتحصل على الترخيص اللازم لمزاولة الصيرفة الالكترونية من البنك المركزي وأن يطبق جميع التعهدات والتوجيهات الصادرة عنه.

◆ الضوابط الرقابية والتنظيمية:

يجب على كل بنك الكتروني أن يستوفي الضوابط التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن في مراكز العملات وتركيز التوظيفات لدى المرسلين وأن يتبع مبادئ إدارة المخاطر عند تقديم خدمات من خلال شبكات الاتصال الالكترونية وتقييم هذه المخاطر، الرقابة عليها ومتابعتها.

◆ حماية الزبائن:

يترتب على تقديم الخدمات المالية عبر الوسائط الالكترونية انفتاح موقع البنك وحسابات زبائنه، وقد يكون هذا الانفتاح عرضة للتلاعب والاختراق، مما يؤدي الى التعدي على الذمم المالية للزبائن وبالتالي فإن التعامل عبر الانترنت يتطلب الإحاطة بمجموعة من الضمانات التي من حماية التي تمكن من حماية الزبائن وإعلامهم بجميع المخاطر التي يتعرضون لها.

❖ الإفصاح:

يتعين على البنوك المرخص لها بإزالة العمليات الالكترونية بالإفصاح على صفحة الويب "Web" ما يفيد الحصول على ترخيص لتقديم الخدمات عبر الشبكات، وربط هذا الموقع مع البنك المركزي من خلال Hyper Test Links حتى يتحقق للزبائن التأكد من صحته، كما يحدد البنك المسؤوليات الواقعة عليه من جراء تقديم هذه العمليات والمسؤوليات الواقعة على الزبون.

❖ متطلبات التوفر:

يقصد بها القدرة، الاستعداد التام والدائم لتوفير خدمات مصرفية عبر الانترنت وذلك يتطلب من البنك الالكتروني الطاقة والمقدرة والاستعانة اللازمة لامتلاك البرمجيات والأجهزة و الموارد الفنية الأخرى، وأن يكون لديه وبشكل مستمر الاحتياطي من هذه الأجهزة لتشغيلها فورا، حال تعطيلها، كما يجب على إدارة المصرف أن تقوم بعمليات الفحص الدوري للتأكد من كفاءة وسرعة وسائل الانترنت المزودة بتلك الخدمات.

❖ الثقة:

يتطلب التعامل عبر الانترنت التأكد من هوية الطرف المتعامل مع الطرف الآخر بالإضافة إلى المصادقة على توافيقهم الرقمية وحماية وسرية هذه البيانات وذلك باستغلال تكنولوجيا التشفير، أو فحص شبكة العين أو بصمة أصابع اليد أو فحص الصوت، وهكذا تلغي جميع محاولات التنصل والقرصنة والعتب بالأنظمة المعلوماتية الداخلية للمصرف عبر الانترنت.

4.1. مراحل تقديم الصيرفة الالكترونية:

قبل قيام البنك باستخدام وتبني التكنولوجيا الحديثة في خدماته، ينبغي عليه إجراء الخطوات المهمة حتى يضمن فعالية الخدمات المقدمة لتحقيق أهداف المصرف ومن أهم تلك الخطوات ما يلي (مسعودي ، الأعمال المصرفية الإلكترونية، 2016 ص ص 31-35):

✓ التخطيط الاستراتيجي:

يجب وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية وفقا لأولويات تحددها خطة استراتيجية على مستوى كل بنك وعلى مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البلاد

ككل، وتحدد موقع البلاد في خارطة التقدم في مجال المعلوماتية وفي الخارطة السياسية وتحالفات البلد مع الدول الأخرى، وأن يتم اشتراك جميع الأطراف ذوي الاختصاص في وضع الخطة وتفاعل أطراف المجتمع ككل.

✓ دراسة الجدوى:

تعد الصيرفة الالكترونية مشروعاً يجب أن يحافظ على الموقع التنافسي للبنك، وأن يحقق أرباحاً من خلال تطبيقه للصيرفة الإلكترونية، وهذا يتطلب القيام بدراسات جدوى وتقدير تكاليف وعوائد هذا المشروع ودراسة السوق ومدى جاهزية البنك لتقديم هذه الخدمات وتحليل البيئة الداخلية والخارجية الإدارية والقانونية والإجرائية والإعلامية والثقافية ناهيك عن التدريب والتأهيل... الخ

✓ تحديد المتطلبات:

إذا وجدت إدارة البنك جدوى من ادخال وتبني الخدمات الالكترونية تبدأ مرحلة تحليل النظام الجديد وتحديد متطلباته، وتحديد العلاقات مع الجهات الأخرى والإدارات المعنية ومن هذه الجهات الزبائن المستفيدين من الخدمة والعلاقة مع فروع البيع والعلاقة مع وحدات الاتصال والحملات الاعلانية والترويجية وتحديد الموارد المالية والبشرية والتقنية، ويتم مراجعة جميع المدخلات وذلك للتأكد من مناسبتها وشموليتها وتغطيتها لجميع المتطلبات وتحسين المواصفات وتحديد احتياجات المستخدمين.

✓ تصميم النظام وتوريده:

تعد الركيزة الأساسية في تقديم الصيرفة الالكترونية، حيث يتحدد فيها اختيار النظام الذي يستخدم، استناداً على جاهزية البنك والكوادر الفنية يتم الاختيار بين خيارات متعددة أهمها:

- تصميم كامل للنظام وتوريده: بحيث يكون التطوير هنا ذاتي من قبل البنك ولا يتأتى ذلك إلا للبنوك الكبيرة.

- شراء النظام من جهة أخرى متخصصة ثم تعديله: هذا الأسلوب أقل تكلفة من الأول ويمكن تعديله وفق ما يناسب البنك.

- شراء النظام وتشغيله دون تعديل: يكون النظام هنا جاهز للتشغيل المباشر، لا يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين الفنيين، يعاب عليه عدم تفصيل المنتجات كونه نمطي وثابت.

- الاعتماد على شركة خارجية في تصميم وتشغيل النظام: يتميز بكونه أنه مملوك للشركة المتخصصة في توريده وتشغيله، ويحتاج إلى إبرام عقود قانونية تنظم العلاقة بين البنك والشركة لضمان حقوقه وحقوق المتعاملين معه فيما يتعلق بالأمن والسرية.

- ليتم في المرحلة الأخيرة تجريب النظام وتقييمه ثم إطلاقه.

5.1. إدارة الصيرفة الالكترونية:

تم إدارة الصيرفة الالكترونية في البنوك من خلال مراكز القنوات الالكترونية ومركز البطاقات الالكترونية وإدارة الأنظمة وتحتل هذه المراكز موقعا متميزا في الهيكل التنظيمي للبنك، ويوجد بكل مركز من هذه المراكز مهام عديدة.

✚ مركز القنوات الالكترونية Electronic Channels Centre :

هو أحد المراكز الذي يتبع إدارة قطاع الأفراد يقوم بالإدارة والإشراف المباشر على القنوات الالكترونية كالصرافات الآلية؛ مراكز البيع والرسائل البنكية؛ البنوك الالكترونية؛ الهاتف البنكي؛ البنك المنزلي والبنوك الخلوية.... الخ، يقوم بإعداد التقارير التي تبين وضع هذه القنوات من حيث استخدامها والمشاكل التي تعترضها والعمل على تحديثها وإبقائها جذابة وتلبي رغبات الزبائن بتطوير وتسويق كافة القنوات بشكل تنافسي ومراجعة شروط تقديم الخدمة، واقتراح مواقع جديدة بهدف الحفاظ على الحصة السوقية وإعداد الدورات التدريبية لموظفي الخدمة والزبائن لتوعيتهم وتأهيلهم فيما يخص مزايا هذه القنوات.

✚ مركز البطاقات الالكترونية Electronic Card Centre :

يقوم هذا المركز بإعداد عروض تعاملات البطاقات الالكترونية والتأشير بما يفيد ذلك وإرسال نسخ العرض لإدارة البيع للتوقيع وتعميم البطاقة وتحديد شروط الحصول عليها وتعاملاتها وأمنها وتداولاتها وصلاحياتها والرسوم الواجبة عليها و كيفية إلغائها وتجديدها وإعداد مذكرة حول أسعار تلك البطاقات ومردوديتها.

إدارة الأنظمة Information Technology Department

يعد هذا المركز من الإدارات التي تتبع المدير العام وبالتالي تعكس مدى أهمية هذه الإدارة، ويتكون في الغالب من عدة مراكز وتقوم بمتابعة المستجدات في مجال الأنظمة والأجهزة و ملحقاتها، ورفع التقارير اللازمة لتطبيقها وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الأنظمة، وعن أهم الأنظمة بالبنك الالكتروني والواجبات الموكلة لكل مركز نظام فتمثل فيما يلي:

مركز إدارة المراكز الدولية International Centre

يشرف على:

- دراسة متطلبات النظام لفتح مركز دولي.

- نسخ التحديثات على الأنظمة المطبقة في المراكز الأولية.

- تحليل وتصميم البرامج والعمليات لجميع مراحل الأنظمة الجديدة.

- تقديم الدعم والمساندة للمستخدمين لنظام تشغيل البيانات.

مركز دعم البنية التحتية Centre Infrastructure Support

ومن مهامه:

- تصميم وتأسيس ودعم شبكة وخطوط الاتصال لشبكة الأنترنت.

- تصميم وتأسيس أنظمة الحماية ونظم التشغيل لكافة البيانات.

-تحديد الشركات التي تتولى تقديم الخدمات للشبكات وأنظمة الحماية.

مركز إدارة المشاريع Management Project

ومن مهامه:

- رفع التقارير الشهرية التي تعكس حالة المشاريع.

- اعتماد المناهج التدريبية لمدرء إدارة المشاريع.

مركز توكيد الجودة Quality Assurance Centre

ومن مهامه:

- دراسة الأنظمة العاملة والتعديلات اللازمة عليها بالتنسيق مع مراكز العمل.
- وضع خطط فحص المشاريع والتأكد من مطابقتها للأهداف المرسومة.
- مراجعة الأنظمة والتعديلات في حالة وجود أخطاء.
- الاحتفاظ بسجلات آلية عن الأنظمة الجديدة أو المعدلة.

مركز مراقبة أمن المعلومات **Security Control Centre**:

ومن مهامه:

- وضع التعليمات اللازمة لضبط كافة الأمور السرية.
- الإشراف على عمليات صلاحيات الدخول للتطبيقات البنكية ومراجعتها الدورية.
- تحديث التعليمات والإجراءات لأنظمة السرية وحماية الأنظمة.
- مراقبة أية اختراقات لأجهزة الربط الشبكي والانترنت.

مركز التخطيط الاستراتيجي **Strategic Planning Centre**:

ومن مهامه:

- تحديد استراتيجية إدارة الأنظمة بالتنسيق مع مراكز العمل الأخرى.
- التأكد من كافة الإجراءات والعمليات أنها محدثة وفعالة.
- انجاز الدراسات اللازمة لتحديد مواصفات الأجهزة والبرامج المطلوبة.
- عمل مسح لاحتياجات إدارة الأنظمة من الدورات التدريبية لتكنولوجيا المعلومات.

مركز دعم الحلول المصرفية **Solution Support Centre**:

ومن مهامه:

- تطوير الأنظمة القائمة وتقديم الدعم والصيانة اللازمة.
- حل المشاكل الطارئة على بيئة الإنتاج على مدار الساعة.
- مراجعة عمليات النسخ الاحتياطي (يومي/اسبوعي/شهري).
- دعم أنظمة الصرافات الآلية والخدمات الذاتية من الناحية الإدارية.

Operations & Technical Support مركز التشغيل و الدعم الفني

ومن مهامه:

- تركيب وتجهيز واختبار وصيانة ومراقبة أداء أجهزة الكمبيوتر الرئيسية.
- مراقبة سعة خطة المساحات التخزينية للبيانات وتطوير قواعد البيانات.
- دعم المبرمجين والمحللين وإجراءات الاسترجاع وتصحيح البيانات.
- متابعة أعمال النسخ الاحتياطية من دائرة الأنظمة وحفظها.
- متابعة التقارير يوميا والتأكد من توزيعها، وتبليغ المعنيين في حالة حدوث مشاكل.

: Unite Adminstration الوحدة الإدارية

ومن مهامها:

- متابعة أعمال المراسلين في إدارة الأنظمة.
- مراقبة عملية إدخال وإخراج الأجهزة وملحقاتها.

2. المنتجات البنكية الالكترونية:

من خلال التعاريف السابقة وانسجاما مع الحقائق التقنية والتحول المتسارع في صناعة الصيرفة المتطورة يمكن القول إن الثورة التكنولوجية والصيرفة الالكترونية أحدثت منتجات مصرفية تحددت بها أشكال العمل المصرفي الالكتروني كما يلي:

: Automatec Taller Machine ATM ❖ الصراف الآلي

وهو تلك الآلة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسوب المصرف ويستعمل الزبون بطاقة بلاستيكية أو ذكية للحصول على الخدمات المختلفة كالسحب النقدي والايذاع النقدي والاستفسار عن الحساب....الخ، وأصبحت هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية لتنفيذ العمليات المصرفية الحديثة، حيث بلغ عدد ماكنات الصراف الآلي في الولايات المتحدة الأمريكية نحو: 1342 آلة سنة 1999، و22000 في بريطانيا تنفذ حوالي 80% من مجموع العمليات النقدية (الشمري وعبد اللات، الصيرفة الإلكترونية، 2008 ص 30).

❖ نقاط البيع الالكتروني E.POS : Electronic Points Of Sale

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها باستخدام بطاقات بلا شبكة أو ذكية للقيام أداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل الآلة المتصلة الكترونيا بحاسوب المصرف (الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، 2012 ص 64).

❖ العلميات المصرفية عبر الهاتف (الصيرفة الهاتفية) Phone Banking :

هي عبارة عن نظام تخاطب مباشر للزبائن يعمل يوميا على تقديم معلومات وإجراءات تحويلات واستقبال طلبات قروض ووحدات الأجوبة الصوتية وأنظمة معالجة المعطيات لخدمة الزبائن، وتطورت هذه الخدمات لتقدم عبر الأثير خلال الهاتف الخليوي، التي تعتبر جذابة للناس الذين هو على تنقل وحركة دائمة، ويتم ربط هذه الخدمة بشركات الهاتف النقال أو عن طريق شبكات، عامة أو خاصة يتم التعاقد معها (مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، 2016 ص 25).

❖ البنك المنزلي Home Banking أو البنك المكتبي Office Bank :

هو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان، والذي يتصل بحاسوب المصرف ليتمكن من خلال كلمة السر (Password) أو رقم سري، Number Pin أو كليهما لإتمام العملية البنكية، كما يمكن التفاعل مع الزبائن من خلال التلفزيون الرقمي Digital Télévision وهو عبارة عن ربط الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك أو شبكة الانترنت، حيث يتم التفاعل مع الزبائن في المنزل خصوصا ربات البيوت، حتى يتم

تخفيض عدد الزبائن الذين يترددون على فروع البنوك وتقليل الحاجة الى إنشاء فروع مصرفية جديدة
وتخفيض الحاجة لاستخدام الشيكات.

محاضرة 06: التسويق البنكي

تمهيد:

يعبر التسويق البنكي عن مجموعة الأنشطة المتخصصة والمتكاملة التي تتوجه من خلالها موارد البنك وإمكانياته ضمن سياقات هادفة تسعى لتحقيق مستويات عليا من إشباع حاجيات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية والتي تشكل دائما فرصا تسويقية ناجحة بالنسبة لكل من البنك ومستقبل الخدمة المصرفية، والتسويق البنكي يهتم كثيرا باكتشاف أدوات جديدة تكسب المصرف زبائن جدد، فلا يكفي في الوقت الحالي أن يكون للبنك موارد مالية ما لم يتمكن من إيجاد منافذ لاستثمارها وتحقيق أعلى عائد منها.

1. مفهوم التسويق البنكي:

على اعتبار أن الخدمات المصرفية هي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط البنكي، إذ أن دور البنوك لم يعد ينحصر في تقديم خدمات تقليدية كالإيداع والاقراض، بل توسع ليشمل خدمات مالية متكاملة تلبي متطلبات العملاء وتواكب تغيرات وتطورات البيئة النقدية والمالية والاقتصادية فإن مفهوم تسويق هذه الخدمات تطور حسب كل مرحلة، خاصة في ظل المنافسة بين البنوك بعد ظهور العولمة المالية ومن أهم مفاهيم التسويق البنكي نذكر: (الخضيرى، 1982، ص ص 15-25).

- يعرف التسويق البنكي بأنه: ذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يضطلع بتوجيه تدفق الخدمات والمنتجات البنكية لإشباع رغبات مجموعة معينة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية البنك وتوسعه واستمراره في السوق المالية، كما يعبر كذلك عن النشاط الرئيسي أو الوظيفة الفعالة التي يتم وفقها تحديد مختلف المعايير والأسس التي تحدد احتياجات السوق ورغباته وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لبقاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد عن طريق فهم طريقة استنباط أسس معرفية لفهم المنافسين الحاليين والمرقبين (المتوقعين).
- كما يعرف: بأنه عملية المواءمة بين موارد البنك وحاجات الزبائن لتحقيق أعلى درجة من الفاعلية والربحية وأصبح للتسويق في معظم المصارف المحور الرئيسي الذي تدور حوله الوظائف والعمليات الإدارية البنكية الأخرى، وأصبح المصرف الناجح هو القادر على تلبية حاجات الزبائن بشكل واضح وعلى البنك أن يتفهم الزبون الذي يتعامل معه، والسوق التي يعمل فيها، وأن يتفهم بموضوعية نقاط قوته وضعفه، أما المفهوم الحديث للتسويق المصرفي فهو ينظر إليه على أنه دراسة احتياجات الزبائن الحالية، وتلبية هذه الاحتياجات مع الاحتفاظ بربحية مناسبة من خلال نظام إداري شامل ومتكامل، وبوجود الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للبنك.

2. أهمية التسويق البنكي:

تتجلى أهمية التسويق في أهمية الخدمات التي يبصرها للعملاء والبنك على حد سواء وتمثل أهميته في: (عماري، 2008، ص ص 34-35)

لم يعد التسويق نشاطاً ساكناً، كما كان من بداية الثورة الصناعية وحتى الستينات، فقد جاء خبراء التسويق، بمفاهيم وسياسات واستراتيجيات في غاية الأهمية، هدفها الدخول إلى الأسواق الكبرى والمتنامية، مما أدى إلى تعاضم عددها، وتكاثر اختصاصاتها، بتنوع السلع والخدمات، وتغير أذواق المستهلكين في عالم يتسم بمنافسة شديدة وقاسية، جعلت رجال الأعمال والمال يبتكرون وسائل للتأثير في المستهلك، ودفعه للتسوق والشراء.

فلا يوجد نشاط في مثل أهمية التسويق، ولا يوجد مصرف يمارس نشاطه بنجاح من دون وجود هذه الوظيفة لديه فالتسويق المصرفي، يمثل الروح المبدعة ذات القوة الدافعة، لتوليد الحافز على الخلق والإبداع والتحسين والتطوير والامتياز، وهو يشمل جهوداً متعددة، يقوم بها رجال التسويق، ويتم تقديمها في المصارف بالشكل المطلوب بما يكفل للزبون تدفقاً وانسياباً في الخدمات المصرفية، بسهولة ويسر وكفاءة وفاعلية.

كما يحتل التسويق المصرفي، بصفة عامة، مكانة مهمة في الهيكل الوظيفي للمؤسسة المصرفية، نتيجة لتحمله مسؤولية مواجهة المشاكل التسويقية، التي يتمثل أهمها في افتتاح فروع جديدة للمصرف، أو تقديم خدمات مصرفية جديدة لزيائنه، أو استثمار أمواله في مشروعات معينة، تتطلب إجراء دراسات تسويقية لها، ضف إلى ذلك دراسة المستهلك ورغباته ودوافعه وكيفية إشباعها من الناحية المصرفية، وضمان استمرار تعامله مع المصرف، والإشهار عن تلك الخدمات والترويج لها، بتوظيف الإمكانيات الإعلامية المختلفة، بالإضافة إلى تبني مناهج علمية تعمل على اكتشاف الزبائن وإيجاده وفق مناهج تسويقية متقدمة تحتاج إلى الوعي بها وإدراكها بشكل علمي رشيد.

تزداد أهمية التسويق يوماً بعد يوم وتنمو بمعدلات سريعة لحظة بلحظة، بل تتأكد أيضاً أهمية التسويق المصرفي ودوره الفعال في المؤسسات المالية وفي المصارف بصفة خاصة من خلال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها داخل وخارج المصرف، وبالشكل الذي ينعكس إيجابياً على تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي الذي يدعم مركز المصرف ودوره في سوق المال، وفي النمو المتوازن للعمليات والمعاملات المصرفية كما وكيفاً والتوسع في الخدمات المصرفية والانتشار في عدد الفروع والوكالات، وكذلك الربحية المثلى القائمة

على تنويع وتوزيع المخاطر والتحوط الكامل من حدوثها باستخدام الإمكانيات والأدوات المتوفرة ليصبح التسويق الأداة الرئيسة لتفاعل وتفعيل العمل المصرفي.

لذلك وغيره من العوامل، ازدادت وتنوعت الأنشطة التسويقية في المصارف، بل وأدى ذلك أحياناً إلى تعقدها وتشعب جوانبها وأبعادها في ظل المتغيرات والظروف المحلية والعالمية التي تعيشها المصارف اليوم، فأصبح من الضروري إحاطة العاملين في المصارف أياً كان موقعهم والعمل المنوط بهم بعلم التسويق المصرفي، وفهم الوظيفة التسويقية للمصرف فهماً تاماً يشمل جوانبها وأبعادها المتعددة وأصولها وقواعدها وأدواتها العلمية، لقد تطور فكر التسويق المصرفي كثيراً نتيجة لزيادة المعرفة وتراكم الخبرة وتفاعلها مع القدرات الإبداعية لدى الإنسان، فصار التسويق مرشداً، وصانعاً لها ولزبائن المتعاملين مستنداً في ذلك إلى مناهجه الإبداعية الابتكارية التفاعلية المتنامية.

3. مراحل تطور التسويق:

تطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية لم يحدث مرة واحدة بل مر التسويق البنكي في تطوره بعدة مراحل أهمها:

- مرحلة الترويج: حيث ينصرف مفهوم التسويق إلى مفهوم الإعلان والعلاقات العامة معاً، ومن ذلك تحددت وظيفة التسويق في القيام بالأنشطة الترويجية، وكان مفهوم التسويق مرادفاً لمفهوم الترويج.
- مرحلة الاهتمام الشخصي بالزبائن: بدأت هذه المرحلة مع بداية اقتناع المصارف بعدم جدوى النشاط الترويجي ملم يصاحبه تغيير في الكيفية التي يتم بها معاملة البنك لزيائنه حيث تم التركيز على مايلي:

- التأكيد على كيفية معاملة الزبائن والأساليب المناسبة الواجب إتباعها.

- تحديث أنظمة وأساليب العمل بالمصارف بما يؤدي إلى سرعة أداء الخدمات.

- تحديث أماكن تأدية الخدمات للزبائن، وقاعات انتظار الزبائن بما يجعلها أكثر جاذبية.

■ **مرحلة التجديد:** تطور مفهوم التسويق البنكي إلى مفهوم التجديد، سواء في نوعية الخدمات التي تقدمها المصارف، أو في الكيفية التي يتم بها تقديم هذه الخدمات، لتحقيق أكبر إشباع ممكن للحاجات غير المشبعة للعملاء.

■ **مرحلة نظم التسويق:** أصبحت البنوك تمارس النشاط التسويقي في إطار من وجود أنظمة متكاملة للمعلومات وإعداد الخطط التسويقية والرقابة عليها كما اهتمت المصارف في هذه المرحلة بإعداد وتطوير أنظمة بحوث التسويق والمعلومات التسويقية، وتدعيم أنظمة الاتصالات التسويقية.

■ **مرحلة المفهوم الاجتماعي للتسويق:** تمثل هذه المرحلة أحدث المراحل في تطور التسويق البنكي حيث كانت نتيجة طبيعية لنمو حركة حماية المستهلك، والحركات الاجتماعية الأخرى، يقوم مفهوم التسويق في هذه المرحلة على ضرورة أخذ المصلحة العامة للمجتمع ككل في الاعتبار، وذلك إلى جانب مصلحة المستهلك الفرد أو المنظمة ينعكس تطبيق المصارف لهذه المرحلة على مايلي:

- تمويل مشروعات الأعمال وتوجيه الاستثمارات للمجالات المساهم بدرجة أكبر في تحسين وجودة الحياة.

- تأكيد أهمية معاونة الزبائن على اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق مصالحهم فضلاً عن تحقيق مصالح المجتمع.

- تحقيق البنك لأهداف زبائنه، عامل أساسي في تحقيق المصرف لأهدافه.

4. مكونات المزيج البنكي:

يتكون المزيج التسويقي البنكي من أربعة عناصر أساسية تشكل المجموعة النشطة التسويقية البنكية وتتمثل في المنتج البنكي؛ السعر؛ التوزيع والترويج إن وضع ودمج الحسناً لهذا المزيج يمثل مجمل اهتمامات التسويق البنكي، حيث يجب إيجاد التنسيق والتوازن المناسب فيما بينها بما يكفل تحقيق أهداف البنك ورضا الزبائن، ويمكن استعراض أهم عناصر هذا المزيج فيما يلي (رمضان وجودة، ط3 2006، ص ص 306-315):

🚩 **المنتج البنكي:** يعتبر المنتج المصرفي (الخدمة المصرفية) نشاط غير ملموس يهدف إشباع

حاجات ورغبات الزبون مقابل دفع عمولة معينة، وتتميز الخدمة والمنتج المصرفي بما يلي:

- الاعتماد على الودائع في نشأتها وفي خدماتها المصرفية.
- خدمات غير ملموسة لبيع فكرة في شكل خدمات معينة.
- التأثير المتبادل بين النشطة الاقتصادية والسياسية والنشاط الاقتصادي.
- ارتباط الخدمة المصرفية ارتباطا وثيقا بشخصية المصرفي كباقي الخدمات دون سواه.
- تنوع وتعدد خدمات المصرف.

● **دورة حياة المنتج المصرفي:** تمر الخدمة المصرفية بأربع مراحل والتي تمثل حجم التطور والتعامل

بالخدمة عبر الزمن، وإن منحى دورة الحياة يعبر عن التاريخ البيعي لها ولهذا تحليل دورة حياة المنتج أو الخدمة المصرفية يساعد على وصف الكيفية التي تعمل بها الخدمة المصرفية، كما يوضح المفهوم المتفاوت في سلوك الخدمة من مرحلة إلى أخرى وهو ما يسمح بتطبيق استراتيجيات تسويقية مختلفة من مرحلة لأخرى، ويمكن توضيح مراحل حياة المنتج المصرفي فيما يلي:

➤ **مرحلة التقديم:** في هذه المرحلة يتم تعريف الزبائن بالخدمة المصرفية بوصف ميزاتها وخصائصها وفوائد استعمالها وتمتاز هذه المرحلة بانخفاض نسبة المبيعات وارتفاع التكاليف خاصة الترويجية منها لعدم تمكن العديد من الزبائن التعرف على الخدمة المصرفية من جهة وعدم اقتناعه التام بها في مرحلتها الأولى.

➤ **مرحلة النمو:** وفيها يزداد التعامل بالخدمة وتنمو المبيعات مما يزيد من إيرادات المصرف وهو ما يحفز المصارف الأخرى على تقديم الخدمة وتتميز هذه المرحلة بارتفاع الأرباح وسعي المصرف للمحافظة وزيادة حصة السوق بشكل مستمر عن طريق تحسين جودة المنتج أو إضافة نماذج جديدة له.

➤ **مرحلة النضج:** فيها يبدأ الانخفاض التدريجي لمعدل نمو المبيعات وتزداد المنافسة في السوق وتزيد المصارف من ميزانياتها المخصصة للبحث والتطوير لتحسين الخدمة.

➤ **مرحلة التدهور:** وهي المرحلة الحرجة التي تمتاز بانخفاض المبيعات وتتحقق الخسائر وهنا يبدأ البنك في إلغاء الخدمة واستبدالها بخدمات أخرى جديدة.

السعر: يتم تسعير الخدمة المصرفية لتصبح أكثر ملاءمة لقدرة الزبون، بحيث يستطيع تحمله ويقتنع به والتسعير في العمل المصرفي لا ينصرف فقط إلى عامل التكلفة في ممارسة النشاط، بل إنه يرتبط بعامل الإيرادات والعوائد التي يمكن الحصول عليها من ممارسة هذا النشاط، وتلعب قرارات التسعير دوراً كبيراً في استراتيجية التسويق حيث يجب أن يوضع السعر بالعلاقة مع عناصر أخرى مثل دورة حياة السلعة، أهداف البيع والحصة من السوق وهناك عدة أنواع من الأسعار مثل الفوائد، والعمولات والرسوم وأسعار بعض الخدمات الأخرى. وتشكل العناصر التالية الخطوات الرئيسية في المعادلة من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن:

(إيرادات من الفوائد المدينة + إيرادات أخرى من غير الفوائد - الفوائد الدائنة - مصروفات مختلفة قبل الضرائب). ويوجد نوعان من التكاليف في المصرف هما:

- التكاليف المباشرة: توجه لتوفير خدمات البنك مثل الإيجارات، المعدات، رواتب الموظفين المثبتين الأجهزة والكمبيوتر، وهي المصاريف التي لا تتغير مع الحجم في المدى القصير.
- مصاريف الإدارة والعامية: وهي تنفق لتأمين سير عمل البنك مثل المصاريف الإدارية.

➤ **أهداف التسعير وتحديد السعر:** يجب أن تكون أهداف البنك واضحة بالنسبة لعمله ككل ولا استراتيجية التسويق المتبعة لديه، بحيث تكون هذه الأهداف متمشية مع أسعار خدماته لأن السعر له نتائج على الأرباح، وزيادة أو نقص حصة البنك من السوق لذلك يجب أن يتخذ قرار التسعير على بينة من أهداف البنك الاستراتيجية العامة، كما يجب على البنك أن يخطط لردود فعل المنافسين لكل استراتيجية تسعير يقوم بها.

- تحليل نقطة التعادل: نقطة التعادل هي النقطة التي عندما يصل إليها المصرف لا يحقق ربحاً ولا خسارة أي عندما يتقابل منحنى التكاليف الكلية مع الإيراد الكلي في نقطة معينة ويمكن حساب نقطة التعادل بالمعادلة التالية: "التكاليف الثابتة نقطة التعادل = السعر - التكلفة المتغيرة للوحدة".

- قرارات تسعير الخدمات المصرفية: يتم اتخاذ قرارات التسعير عندما يكون من المطلوب تحديد أسعار لخدمات جديدة، أو تغيير أسعار الخدمات الحالية، وعند تسعير خدمة جديدة يجب أن يأخذ المصرف ثلاثة أهداف بعين الاعتبار:

- جعل الخدمة مقبولة ومرغوبة من قبل الزبائن.

- المحافظة على قوة المصرف تجاه المنافسين.

- خلق أرباح.

➤ استراتيجيات تسعير الخدمات المصرفية: توجد عدة استراتيجيات لعملية التسعير منها ما يلي:

● استراتيجية التسعير المرتفع: وهي وضع سعر عال للخدمة في البداية، وهي تناسب الخدمات الجديدة للأسباب التالية:

- حجم الخدمة المباعة أقل تأثيراً بالسعر في البداية.

- استراتيجية السعر المرتفع، تجذب أفراد السوق الأقل حساسية للأسعار قبل غيرهم من الذين يتأثرون بالأسعار.

- يساعد السعر المرتفع في البداية على إعطاء الخدمة الجديدة صورة الجودة والمكانة.

- التسعير المرتفع وسيلة لتجربة الطلب على الخدمة حيث من السهل البدء بسعر مرتفع، ثم تخفيضه من البدء بسعر منخفض ثم رفعه.

● استراتيجية التسعير للاختراق: وهي عكس الاستراتيجية السابقة، حيث يتم اللجوء إلى سعر أولى متدن كوسيلة لاستقطاب حصة كبيرة من السوق بأسرع وقت ممكن، ويجب أن تراعى هذه السياسة أحد أو أكثر من هذه الظروف:

- أن كمية الخدمة المقدمة شديدة التأثير بالسعر.

- يمكن التوفير لدرجة كبيرة من تكاليف إنتاج الخدمة أو توزيعها إذا كان الطلب على هذه الخدمة كبيراً.

- ستواجه الخدمة الجديدة منافسة حادة بعد إدخالها إلى السوق.

● التسعير حسب القيمة: ما القيمة التي يعلقها الزبون على هذه الخدمة؟ فالفائدة ليست إلا جزء من قيمة الخدمة، وكلما استطاع المصرف إضافة مزايا محسوسة أو غير ملموسة إلى الخدمة زادت القيمة التي يشعر بها الزبون وزاد السعر الممكن طلبه، وتتميز الخدمة الجيدة بربط خدمات أخرى بها، أو بزيادة منافع أخرى غير السعر عليها.

● طريقة الإضافة إلى التكلفة: يتم بموجب هذه الطريقة تحديد تكلفة الخدمة ثم يضاف إليها هامش ربحية معين ليؤدي إلى السعر النهائي، والفكرة الأساسية من وراء هذه الطريقة هي أن كل خدمة يجب أن تساهم في جزء معين من إجمالي ربحية المصرف وهو قائم على افتراض أن

المصرف قادر على تحديد كلفة كل خدمة بشكل دقيق ومن مزايا هذه الطريقة أنها تسهل عملية التسعير إذا كان هيكل التكلفة معروفاً وإذا استعملت جميع المصارف الأسلوب نفسه فإن المنافسة على الأسعار تخف قليلاً إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة عدم أخذ أسعار المنافسين بعين الاعتبار ولا سياسة السعر لدى العميل، كما أن هناك عدم دقة في تحديد التكاليف.

● **التسعير حسب الحجم:** يتم وضع السعر بشكل منخفض وتنافسي جداً بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن لشراء هذه الخدمة، على افتراض أن التكلفة الكلية للمصرف لا تتغير بتغير حجم الخدمة، وأن اقتصاديات الحجم سوف تؤدي إلى الربحية.

● **التسعير بسعر السوق:** باستخدام هذا الأسلوب يفقد المصرف المبادرة في التسعير ويتركها إلى المصارف المنافسة الأخرى، حيث تضع هي الأسعار وغالباً ما يكون المصرف الرائد هو الواضع للسعر، وهي شائعة بين المصارف لعدم المعرفة الدقيقة للتكاليف تغير أسعار الخدمات الحالية، يتم تغير أسعار الخدمات الحالية للمصارف وذلك كما يلي:

- تغير أسعار بناء على مبادرة المصرف نفسه.

- التجاوب مع تغير أسعار المنافسين.

- التجاوب مع الأنظمة والقوانين التي تؤثر على التسعير، إذ أن التجاوب مع قرارات التسعير عند اتخاذه بأخذ بعين الاعتبار مجموعة من ردات الفعل لهذه القرارات الصادرة من مجموعات مختلفة كالزبائن، الموظفين و المنافسين.

➤ **التوزيع البنكي:** إن أهمية قنوات التوزيع في الخدمات البنكية تكمن في جعل الخدمة أقرب ما تكون من الزبون ولا تكلفه مشقة الانتقال إليها أو تحمل عبء وجهه من أجل الحصول أو الاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك حيث يقوم البنك بتوزيع خدماته بوسيلتين أساسيتين الأولى عن طريق شبكة فروع المنتشرة داخل البلاد وخارجها، والأخرى عن طريق السماح لبعض البنوك أو من خلال وكالات خاصة في المناطق التي لا يوجد له فيها فرع أو فروع، حيث تقوم تلك المصارف أو الوكالات بتوزيع خدماته مثل تقديم خدمة الحسابات الجارية تحت الطلب والودائع لأجل وشهادات الإيداع وخدمة التحويلات.

➤ **اختيار موقع وتوزيع شبكة فروع البنك:** اختيار موقع وتوزيع شبكة فروع المصرف يعتبر مهماً جداً إذ من خلال شبكة الفروع يقوم البنك بتقديم وتوزيع خدماته على زبائنه الحاليين والمترقبين، لذلك فإن نجاح البنك في اختيار موقع فروع يعد عاملاً مهماً في تحقيق ربحية البنك واستمراره،

ويرتبط اختيار مكان فرع البنك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والجغرافية والسكانية والجمالية والتسهيلات والخدمات المتوافرة في المنطقة مثل تسهيلات النقل والمواصلات والاتصالات ويمكن تقسيم زبائن البنك إلى نوعين هما:

- الخدمات المقدمة إلى الأفراد: وهي الخدمات البنكية الصغيرة على مستوى التجزئة.
 - الخدمات المقدمة إلى الشركات أو المؤسسات: وهي خدمات ذات حجم كبير قليل العدد، كما تتطلب معاملة خاصة بالنسبة للمؤسسات بمحاولة إشباع حاجاتها من الخدمات البنكية.
- طرق توزيع الخدمات البنكية: التوزيع هو وسيلة إيصال الخدمة لمن يطلبها، ففئة التوزيع هي وسيلة تزيد من تيسير وجود خدمة ما، وتزيد في الوقت نفسه استعمالها أو المردود من استعمالها تقوم البنوك عند توزيع خدماتها المصرفية باستخدام عدة طرق منها:
- فروع البنك: وهي من أهم قنوات التوزيع، حيث يتم من خلالها إتاحة الخدمات المصرفية التي تتطلبها المنطقة وعملائها، ويقوم المصرف بتوزيع خدماته من خلال ثلاثة أنواع رئيسية من الفروع:

- الفروع الرئيسية أو الدرجة الأولى: وهي فروع تمارس الأنشطة المصرفية وتقوم بتقديم مختلف الخدمات على نطاق شامل، وتوجد هذه الفروع في مراكز النشاطات الاقتصادية الرئيسية.

- الفروع المتوسطة أو فروع الدرجة الثانية: وهي فروع تقل في حجمها عن فروع الدرجة الأولى، وتقوم بتقديم الأنشطة الرئيسية الأساسية للبنك، خاصة في المناطق البعيدة.

- الفروع الصغيرة أو فروع الدرجة الثالثة: وهي فروع يقتصر عملها على تقديم بعض الخدمات البنكية دون غيرها، مثل خدمات قبول الودائع سواء على شكل إيداعات جارية عادية أو حسابات توفير أو ادخار، وتقديم السلف والقروض بمبالغ صغيرة، أو محدودة وفق نسب تحدد لها، وتوجد هذه الفروع في المناطق الريفية أو النائية حيث يقل عدد السكان والنشاط الاقتصادي، ويمكن أن تشغل هذه الفروع مبنى ثابتاً، أو تكون فروعاً متحركة حيث يقوم البنك بإعداد سيارات خاصة تخدم هذه المناطق البعيدة.

- وحدات التعامل الآلي: وتستخدم هذه الوحدات للتعامل في المناطق التي يصعب افتتاح فرع فيها أو لاستخدامها في المواعيد التي يغلق فيها المصرف أبوابه أو للتخفيف عن الفروع في الأعمال المصرفية العادية مثل عمليات الإيداع أو عمليات السحب والصرف الذاتي وهي تعمل طوال 24 ساعة في اليوم.

- نظام التوكيلات البنكية: وفيها يقوم مصرف من المصارف بتوكيل بعض الأفراد أو الشركات بالقيام نيابة عنه بتقديم بعض الخدمات البنكية، وباسم البنك نفسه، وذلك عندما يكون هناك نقص لدى البنك في العمالة أو الفروع، أو قصور في نظام شبكة توزيع الخدمات البنكية.
- نظام التعامل بالمقاصة: تقوم البنوك وفروعها بتسوية مديونياتها لدى البنوك الأخرى من حيث معاملات زبائنها معهم، وفقاً لمجموعة من الحسابات الخاصة بكل بنك لدى البنك الآخر.
- تقديم الخدمة المتطورة تقنياً: وهي مرحلة حديثة تتم باستخدام الحاسب الآلي، حيث يمكن للزبون استخدام الإمكانيات التي يتيحها هذا الحاسب من خلال اتصال الحاسب الخاص ويقوم هذا الحاسب بتسوية الحسابات مع حساب البنك.
- التوزيع أو البيع الشخصي: البيع الشخصي هو تقديم الخدمة مباشرة من قبل موظف البنك إلى الزبائن عن طريق منافذ التوزيع التي يقرها البنك، ولأن الخدمة غير محسوسة أو ملموسة تكون هناك حاجة للاتصال الشخصي بين البنك والمستعمل للخدمة البنكية الذي هو الزبون، وبما أنها خدمة غير ملموسة فإنه على الشخص المقدم لها أن يكون قادراً على إيصال منافع الخدمة للزبون ويؤثر البيع الشخصي على مكانة وسمعة وربحية البنك، من خلال استقطاب الزبائن وتلبية حاجاتهم أو طلباته .
- عوامل اختيار منافذ التوزيع: هناك عدة عوامل تؤدي على اختيار منفذ التوزيع دون آخر بالنسبة للبنك وأهم هذه العوامل:

- طبيعة الخدمة البنكية المقدمة.

- طبيعة السوق البنكية التي يخدمها الفرع.

- قدرة البنك التكنولوجية.

- المنافسة من قبل المصارف الأخرى.

- الاعتبارات القانونية التي قد يطلبها القانون بالنسبة للبنك.

الترويج البنكي: يعتبر الترويج أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي لأي بنك يرجع ذلك إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الترويج من تعريف الزبائن بخدمات البنك وإقناعهم بمزايا التعامل معه، والإشاعات التي يمكن أن تتحقق من ذلك، ومن ثم دفعهم إلى اتخاذ قرارهم بالتعامل مع البنك أو استمرار التعامل معه في المستقبل.

➤ **مفهوم الترويج:** يقصد بالترويج استخدام البنك لجميع الجهود والأساليب الشخصية وغير الشخصية لإخبار الزبون الفعال بالخدمة البنكية أو الخدمات البنكية التي يقدمها، بشرح مزاياها وخصائصها وكيفية الاستفادة منها وإقناعه بالتعامل مع البنك، لذلك فإن عملية الترويج تقوم على شيئين رئيسيين:

- مجموعه مناسبة من الحقائق والمعلومات عن البنك وخدماته بحيث يتم نقلها إلى العميل بالصورة والشكل المناسبين.

- إقناع هذا العميل بأهمية وضرورة التعامل مع البنك والاستفادة من خدماته وإشباع حاجاته.

➤ **عناصر مزيج الترويج البنكي:** يتكون المزيج الترويجي من العناصر الآتية:

● **الإعلان:** يمثل الإعلان أحد العناصر المهمة في المزيج الترويج الذي يعتمد عليه البنك في تقديم المعلومات عنه وعن خدماته إلى زبائنه في السوق، والإعلان كذلك أحد وظائف التسويق الرئيسية وأداة من أدواته المهمة التي تساهم في تحقيق أهداف الخطة التسويقية للبنك والتي يجب أن يكون هناك تنسيق سليم وارتباط فعال بينها وبين عناصر التسويق المختلفة ويعني مفهوم الإعلان الوسيلة غير الشخصية لتقديم الأفكار والسلع والخدمات وترويجها بواسطة جهة معلومة مقابل أجر مدفوع.

إن علاقته الإعلان بأهداف البنك تكمن في أن الإعلان السليم يقتضى دراسة جيدة وواعية للزبائن والسوق البنكية التي يعمل فيها البنك والظروف المحيطة به، وأنواع الخدمات التي يقدمها، ومستوى تقديمها، سواء بالنسبة للبنك نفسه أو البنوك المنافسة وتصميم الحملة الإعلانية، واختيار وسيلة الإعلان المناسبة، بحيث تنجح في تحقيق أهدافها التي خطط لها البنك وهى توصيل الرسالة الإعلانية، وحث العميل على التعامل مع البنك، أو زيادة استخدامه لخدماته، بالإضافة إلى التثقيف وزيادة الوعي لدى الزبائن.

● **البيع الشخصي:** يمثل البيع الشخصي أحد العناصر الأساسية في المزيج الترويجي لأي بنك من البنوك ويعتمد تقديم الخدمات البنكية على الأفراد الذين يتم تدريبهم وإعدادهم لتقديم هذه الخدمات، ومقابلة الزبائن والرد على استفساراتهم والتعرف على رغباتهم، وشرح المزايا التي تعود عليهم من استخدامهم لهذه الخدمات، ويقوم نظام الخدمات الشخصية أو البيع الشخصي على إعداد الموظفين الذين يتعاملون مع الجمهور إعداداً جيداً، ويقوم رجل البيع بالتعرف على حاجة الزبون ومشكلاته، وإمكانية إشباع هذه الحاجات وحل تلك المشكلات وتقديم الرأي والنصيحة له.

إن طبيعة وظيفة رجل أو مندوب البيع وأهميتها تكمن في أنه واجهة البنك أمام الغير، وهو يقوم بتنفيذ وظيفته بكل جوانبها ومتطلباتها، ويتوقف نجاح عملية البيع على مهارات وقدرات رجل البيع، ولمندوب

البيع مسؤولية كبيرة في تحسين صورة وسمعة البنك وخلق انطباع جيد في ذهن الزبائن، ولمندوب البيع أهمية كبيرة في التعرف على احتياجات السوق والزبائن وبيع الخدمات البنكية، والتحصل على زبائن جدد كما يعتبر مندوب أو رجل البيع الأساس في مواجهة المنافسة وتحسين سمعة وصورة البنك لدى الغير.

● **الإعلام:** يستخدم الإعلام كوسيلة لترويج الخدمات البنكية باستخدام وسائل الإعلام ووسائل النشر كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزة التي من خلالها تتم إذاعة معلومات تأخذ الطابع الإخباري عن البنك وأوعيته وقدرته دون مقابل مادي مدفوع من المصرف بطريقة مباشرة، وينظر الزبون البنكي للمعلومات والأخبار المنشورة على أنها حقيقة كاملة الصدق، وليس على أنها إعلان مدفوع الأجر، خاصة أن الإعلام لا يتحكم البنك في صياغته أو محتواه، بل يقوم بصياغته محرر الخبر في وسيلة الإعلام، وإن من أساليب توجيه الإعلام:

- اختيار وسيلة الإعلان، ومن ثم اختيار الجمهور الذي ستم مخاطبته وتسريب المعلومات والأخبار إليه.
- اختيار الوقت المناسب للقيام بالنشاط الإعلامي.
- إثارة الاهتمام لدى أجهزة الإعلام المختلفة عن طريق تصميم مزيج خدمات مصرفية يلقى اهتماماً كبيراً من جانب الجمهور.
- الإقناع بأن يقنع رجل التسويق رجل الإعلام، بأهمية الخبر الذي قام بتزويده به، ويمكن القول إن للإعلام أهمية خاصة بالنسبة لعملية ترويج الخدمات البنكية، حيث تكون المعلومات التي تم إرسالها للزبون المصرفي عن طريق وسائل الإعلام مصوغة في شكل خبر إعلامي، ومن ثم يكون قابلاً أكثر للتأثير.

● **الإعلام الإلكتروني:** "ويعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات لاستخدام واعتماد حلول إدارة علاقات العملاء لكونه يتسم بحدة التنافس إلى حد بعيد، لذا تعتمد البنوك على التوفير بالنفقات من خلال الاعتماد على قنوات جديدة للتواصل مع عملائها، إذ إن كلفة الاتصال مع العميل بشكل مباشر وجهاً لوجه أعلى بكثير من التواصل معه عبر الأجهزة الإلكترونية كالصرف الآلي والهاتف المصرفي والبريد الإلكتروني والإنترنت، علاوة على ذلك تتيح قنوات الاتصال الجديدة هذه الكثير من المرونة والراحة للعملاء في الحصول على الخدمات البنكية خارج أوقات الدوام الرسمي للمصرف وفرعه، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن 60% من العملاء في العالم يستخدمون أجهزة الصرف الآلي، وحلول CRM الجديدة ستتركز على جعل أجهزة الصرف الآلي المرتبطة بالإنترنت وكذلك الأجهزة الداعمة لبروتوكول التطبيقات اللاسلكية «الواب»، لإتاحة العديد من الخيارات وتوفير المزيد من الحرية لعملاء البنك، وهو ما سيوفر الكثير من الجهد والتكلفة التشغيلية للبنوك في الوقت ذاته، وأيضاً سيوفر أدوات متكاملة لإدارة فريق المبيعات والتسويق.

محاضرة 07: المخاطر البنكية وإدارتها

تمهيد:

يواجه البنك في ممارسة وظيفة العمليات الائتمانية خاصة مخاطر معينة ومتعددة، يمكن أن تؤثر على أدائه ونشاطه وحتى المحافظة على مكانته خصوصا إذا كان في بيئة تنافسية.

ورغم حداثة مصطلح إدارة المخاطر إلا أن الممارسة الفعلية له قديمة، فالمخاطر موجودة في المجالات جميعها وفي كل الأزمنة ، لذلك يسعى الإنسان دائما لتطوير مقاييس من شأنها تقليل احتمال تعرضه للمخاطر، ولقد كان لتطور الأعمال التجارية الأثر البالغ في تطور أساليب وتقنيات التعامل مع المخاطر.

1. تعريف المخاطرة:

✓ المخاطرة لغة:

-المخاطر: في اللغة مشتقة من خطر - بفتح الخاء والطاء- وقد استعملت في عدة معاني منها:

وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ذات يوم لأصحابه: " ألا مشمر للجنة فإن الجنة لا خطر لها": أي لا مثل لها.

- "... إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله": أي يلقيها في التهلكة.

✓ المخاطرة اصطلاحا:

يرتبط مفهوم المخاطر اصطلاحا بالعائد المحقق نتيجة توظيف الأموال وخصوصا المخاطر المالية، أما نوع المخاطر الأخرى فيمكن أن تؤثر على عمل البنك بصفة عامة إضافة إلى العائد المالي.

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها " احتمالية حصول خسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر

- من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى".

2. أنواع المخاطر البنكية:

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى:

1.1. المخاطر المالية:

هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع

الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة (Anthony, 2000, p.17)، وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي:

❖ مخاطر الائتمان: تعد مخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، وهي تلك المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف آخر على سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها. فالعملاء المتعثرون عن تسد أقساط قروضهم في وقتها المحدد يؤدي إلى اختلالات مالية جزئية بالبنك قد تتطور إلى خطر حقيقي في حالة إذا ما تكرر الأمر من مجموعة كبيرة من العملاء أو في حال كانت مبالغ هذه الأقساط كبيرة وخصوصا إذا كان سعر الفائدة متغيرا وبنود عقد القرض غير واضحة كما حدث في أزمة الرهن العقاري الأمريكية 2008.

❖ مخاطر السيولة: وهي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتنشأ عادة بسبب مخاطر القروض أو الائتمان، فمخاطر السيولة تعبر عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف ومن أهم أسبابها: (شاهين، 8-9/ 2005/05 ص 10)

- ضعف التخطيط لتوفير السيولة اللازمة، والذي يؤدي بدوره إلى عدم التناسق بين أجال استحقاق الأصول والخصوم؛

- سوء توزيع الأصول مما يؤدي إلى صعوبة تسيل هذه الأصول؛

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛

- ترجع العوامل الخارجية إلى التعثر في السداد بسبب الركود الاقتصادي، والأزمات الحادة في أسواق المال.

❖ مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. وتنقسم إلى ما يلي:

- مخاطر أسعار الصرف: تحتفظ البنوك بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد المستندي وقبول الودائع الدولية وغيرها من الخدمات البنكية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات. وتبلغ حساسية تأثير البنك بتغيرات أسعار العملات حسب نسبة حجم تعامله بها، فكلما زادت نسبة احتفاظ البن بالعملات الأجنبية إلى إجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية، كلما زاد حجم مخاطر أسعار الصرف (العجلوني، 2008 ص 428).
- مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي ستلحق بالبنك نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع (الكراسنة، 2006 ص 22) وتظهر مخاطر السعر في المصارف في الأدوات التمويلية، من خلال تملك البنك للأصل، سواء كان أصلاً حقيقياً (سلعة يزيد الدخول بها في عقود المتاجرات أو المشاركات)، أم أصلاً مالية (أسهما يمتلكها البنك أو ضمانات من العملاء).

2.2. المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فمخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس،... إلخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

إضافة إلى مخاطر أخرى كالمخاطر القانونية والسياسة ومخاطر السمعة وهي مخاطر تتعلق بالبيئة الخارجية للبنك ويتأثر نشاطه بالتغيرات الحاصلة فيها.

3. إدارة المخاطر:

حتى يتجنب الإفلاس وخروجه من الساحة المصرفية لا بد له من الإدارة الجيدة للمخاطر التي قد يتعرض لها، ولهذا تولي البنوك أهمية كبرى لإدارة المخاطر.

1.3. تعريف إدارة المخاطر في البنوك:

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها (حماد، 2001 ص 11):

✓ تعرف إدارة المخاطرة بالعملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها؛ وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

✓ كما تعرف بأنها ذلك التنظيم المتكامل الذي يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابته، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب.

✓ عرفت أيضا بأنها: العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

✓ اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المحتملة للمؤسسة أو الفرد بغرض حماية أصولها، ويتم ذلك من خلال ثلاث مراحل:

- تحديد نوعه وحجم الخطر الذي يتعرض له الشخص أو المؤسسة وقياسه؛
- اتخاذ الوسائل المناسبة لإزالة أو تحديد الخطر حيث يتناسب مع مقدرة الشخص ورغبته في تحمله؛

- مراقبة حجم المخاطر وتعديل الإجراءات للمحافظة على الحجم المرغوب وهذا قد يعني خفض المخاطر.

2.3. أهداف إدارة المخاطر وأهميتها:

تتجلى أهمية إدارة المخاطر من خلال تسهيل مهمة الإدارة للوقوف على نقاط قوة ضعف البنك وبالتالي العمل على تجنب الوقوع في المخاطر أو تقليل الخسائر إذا وقعت فيها فعلا، بتخفيض التكاليف (حماد ط،، 2001 ص222).

❖ أهداف إدارة المخاطر: تسعى البنوك من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من

الأهداف نوجزها فيما يلي:

- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب؛

- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال؛
 - التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
 - تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل البنكي التجاري، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر؛
 - إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم ثقلها، مما يعطي البنك ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به؛
 - إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها البنك؛
 - توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء البنك وضمان السير الحسن في كل مستوياته.
- ❖ أهمية إدارة المخاطر: تتمثل أهمية إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي:
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
 - المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛
 - تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
 - مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

3.3. خطوات إدارة المخاطر:

- وتتمثل الخطوات الضرورية لعملة إدارة المخاطر في: (شقيري وآخرون، 2012 ص 303):
- ❖ تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولاً أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
 - ❖ قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

❖ ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو الغاء اثر هذه المخاطر .

❖ مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر المتعلقة بالنشاطات والمخاطر القانونية.

3.4. إجراءات الحد من المخاطر:

وهي الآليات والترتيبات الادارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وهذه الاجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- الاختيارية: أي اختيار عدد أقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

- وضع حد للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

- التنوع: وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

❖ التسيير العلاجي: ويتمثل في الإجراءات التي يتبعها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو

يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ

في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة

بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

❖ التسيير الوقائي: ويتمثل في الإجراءات و السياسات وخاصة الضمانات التي يراعيها البنك قبل

وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

-توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- الأسلوب الرسمي: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و صريح يهدف الى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الاداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...الخ.

- الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

محاضرة 08: الأزمات المالية

تمهيد:

يعد مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول.

عرف العالم عدة أزمات ابتداء من أزمة الكساد العالمي 1929 إلى أزمة السبعينات من هذا القرن وصولاً إلى أزمة 1987، كما أن العقد الأخير من هذا القرن لم يسلم هو الآخر من الأزمات؛ فضربت الأزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا... الخ.

1. تعريف الأزمة:

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية (عليوة، 2000، ص17): بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

أما المفهوم العلمي لها: فيشير إلى (عليوة، 2000، ص15): أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة؛ وعنف؛ ومدته الزمنية قصيرة ولكن مايكل بريتشير يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر.

فالأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة علي مستوى جزء من النظام أو النظام كله؛ بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً. أما الأزمة المالية فيمكن تعريفها كما يلي:

يقصد بها: التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية؛ والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم؛ مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة؛ وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (عرفات، 1999، ص 200).

فالأزمة تعبر إذن: عن تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف. إن ما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى القطر، ويرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة اتجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج.

2.2. أسباب الأزمات المالية:

للأزمات المالية أسباب متعددة تجعلها تتخذ صفة الأزمة، وقد تجتمع هذه الأسباب أو يكون حدوثها نتيجة ظهور أحد هذه الأسباب، ولعل أبرز أسباب الأزمات المالية ما يتعلق بالجانب النقدي والمالي للأزمة ثم تتطور لتصبح اقتصادية، وقد تكون هذه الأسباب مباشرة في بلد حدوث الأزمة أو تنتقل عدواها من دولة لأخرى خصوصا بعد ظهور العولمة المالية والتكتلات الاقتصادية وغيرها من المصطلحات التي تعني أن توقع ظهور بؤادر أزمة في منطقة ما، منطقيا سينعكس عليه انتشارها في مناطق أخرى بدرجات متفاوتة حسب طبيعة ترابط البلدان فيما بينها ومن أهم هذه الأسباب نذكر :

➤ متغيرات مختلفة أبرزها (النجار، 1998، ص 201):

- متغيرات دولية كالكوارث، الحروب، مما ينجم عنها أزمات اقتصادية وحروب تجارية؛
- متغيرات محلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة؛
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار؛
- الإشاعات والمعلومات المغلوطة وغير الحقيقية؛
- المضاربة غير المحسوبة.

➤ التقلبات في شروط التبادل الدولي، فعادة ما يصعب على زبائن البنوك الوفاء بالتزاماتهم (خدمة الدين) عندما تختل شروط التبادل الدولي والتي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير والاستيراد، وكذا عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية في بعض الحالات (التمويل والتنمية، ديسمبر 2004، ص 32).

3. أنواع الأزمات المالية:

تصنف عادة الأزمات المالية حسب ميدانها أي سبب الاختلال الذي انطلقت منه البؤادر الأولى للأزمة، بالرجوع تاريخيا إلى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن أحد الأنواع الآتية (التمويل والتنمية، ديسمبر 2002، ص 06):

❖ أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، بحيث ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبير

ويعبر بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاما أو خاصا) يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحورا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

❖ الأزمة المصرفية(البنكية):

تحدث الأزمات المصرفية عادة عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، وآثارها أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالتزامن مع أزمة العملة.

فالأزمة المصرفية تستطيع في فترة قصيرة جدا أن تبطل قدرا كبيرا من المكاسب التي تحققت بفضل الإدارة الاقتصادية الكلية الرشيدة (خاصة المالية)، على مدى سنوات كثيرة، كما حدث على سبيل المثال في جمهورية الدومنيكان، خاصة إذا سلك فيها المودعون سلوك القطيع وهرعوا إلى سحب ودائعهم بمجرد التنبؤ بحدوث أزمة، حيث تتحول إلى أزمة سيولة لا يستطيع فيها البنك الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه المودعين، ثم إلى أزمة مالية تشل كافة القطاع المالي وأخيرا إلى أزمة اقتصادية بسبب تعثر النشاط الاقتصادي كنتيجة لتوقف البنوك عن منح الائتمان.

❖ أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

- فالأزمات التي سبق ذكرها وإن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:
- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.
 - المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
 - أن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متسارعة.
 - أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
 - بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فان مجابته تعد واجبا مصيريا.
 - أن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
 - كما تستوجب مواجهتها درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

4. المؤشرات الاقتصادية لحدوث الأزمات المالية:

يمكن تقسيم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات وصددمات إلى مجموعتين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (01): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

الخصائص الهيكلية البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
نظام جمود معدلات التبادل	ارتفاع معدل التضخم
استراتيجية النمو المتزايد في الصادرات	نمو سريع في التدفق النقدي
قطاع التصدير أكثر تركيزاً	انخفاض حقيقي لنمو الصادرات
ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية	النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي

	الإجمالي
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	تحرير سوق المال الحديث
نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة	أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية
انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي	سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم

المصدر: (الشرقاوي، 2005، ص 39).

5. أهم الأزمات المالية الدولية:

عرف النظام الرأسمالي منذ نشأته العديد من الاختلالات التي تراجحت بين الشدة تارة والخفة تارة أخرى كنتيجة لتطور الرأسمالية التي انتقلت من المرحلة التجارية، إلى الصناعية ووصولاً إلى المالية الاحتكارية أين بدأ الحديث بقوة عن ضرورة العولمة بفرض الدول الرأسمالية الكبرى خطوة التحرير المالي وعولمة رأس المال حيث شهدت عدة أزمات في أواخر القرن 19م والقرنين 20م و21م، تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب وقوعها.

حيث شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما تطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، وضياح أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول.

1.5. أزمة الكساد العالمي 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعاً من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك وذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

✓ مظاهر الأزمة:

أدت الأفكار الاقتصادية السائدة في تلك الفترة والمستمدة من الفكر الكلاسيكي، والقائمة أساساً على التوازن التلقائي للسوق وفقاً للعرض والطلب والقضاء على الاختلال الذي ينشأ سواء كان كساداً أو

تضخما، خاصة بعدما اتخذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، مما أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، واتجاه سوق الأوراق المالية إلى صعود متواصل. وكنتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أردأ الشركات، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، وأسر أمريكية.

فالرخاء الاقتصادي السائد آنذاك، شجع المواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.

وقد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون دولار سنة 1923 إلى 10000 مليون دولار سنة 1929.

وبدت وكأنها تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، لتتخفف مع نهاية السنة أسعار الأوراق المالية إلى أدنى حد ممكن، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنح إلى الهبوط السريع، وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام والقوة الشرائية، وفي نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0.9% عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25.1% سنة 1933 (نيجينكو، 1979، ص ص 104-106).

✓ خصائص الأزمة:

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في (عطون، 1993، ص ص 100-101) :

- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله؛
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا؛
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي

أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم؛

- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1929.

في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

✓ آثار الأزمة على الدول الصناعية:

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية ومن أهم آثارها (بن حسين، 1995، ص ص 73-74):

خلال فترة الأزمة انتقلت أسعار العملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت الأسعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933، كان لهذا الانخفاض، انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، ليتبعه ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي إنجلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفف إلى 72 مليون مارك عام 1932.

وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمداخل الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1.6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في إنجلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933. وإضافة إلى هذا، فإنه بين سنتي 1929 و1933، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45.7% وبصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (و.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر

بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ 74% مقارنة
بمجموعها العادي.

2.5. أزمة وول ستريت 1987:

وحدثت هذه الأزمة كذلك في بورصة "وول ستريت" بسبب الظروف الهشة في أسواق الأوراق المالية التي
كانت أرضاً خصبة للأزمة وتتمثل أهم مظاهرها في (عطون، 1993، ص 91):

✓ مظاهر الأزمة:

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير
والمستمر في أسعار الأوراق المالية، والتي نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة
اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى،
منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف.

كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بحملة
الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط
المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترين.
وقد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق
المالية كان محملاً بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض
وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

كما أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي
قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.

✓ أسباب حدوث الأزمة:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987، فنجد في
هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق وأسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

❖ أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، وهي (هندي، 1997، ص ص

:602-603)

- الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، وانتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية؛

- الانهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها؛

- انتشار المعلومات التي تدل على أزمة وشك الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

❖ أسباب أخرى: من بينها:

- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريغان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة؛

- رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزانة، وقد أقدمت كل من اليابان والدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها؛

- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريجات وزير الخزانة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات والودائع ذات العائد الثابت؛

- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث ترمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، والأسهم، زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

✓ نتائج الأزمة:

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدثها أزمة 1929، وفي يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داوجونز" 502 نقطة خلفا لخسارة تقدر بـ 500 مليار دولار، خاصة وأن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، وبعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغان" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة. ولقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية؛

- التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.

التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

3.5. أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7% - 8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصاداتها في الأسواق العالمية.

✓ أسباب الأزمة:

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها

الاختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي (كفالجيت، ط 1 2001، ص ص 101-116):

- الانخفاض الحاد في قيمة الـ (Bhat)-العملة الوطنية التايلندية- بعد فترة طويلة من الاعتماد

على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال

والمال إلى المخاطر؛

- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال؛
 - ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة، ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.
 - إضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، وأهمها:
 - التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة؛
 - أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضائل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.
 - كما أن الدول التي تعرضت للأزمة، كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، وذلك ما ساعد على تفشي الأزمة، ومن تلك الاختلالات:
 - الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو؛
 - الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي؛
 - الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية؛
 - ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا؛
 - نقص الشفافية، ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات و المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج.
- ✓ انفجار الأزمة:**

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا (تايلندا-إندونيسيا-الفيليبين-كوريا...) إحساسا زائفا بالأمن، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني وقيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن

قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية (ماشيسون، 1999، ص 29).

وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية. وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلندا، و35% في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما اضطرت بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية وإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و50% من الأسعار السائدة في السوق.

وانفجرت الأزمة في تايلندا بعد الهجوم على الـ (BAHT) التايلندي في جويلية 1997 من خلال قيام ستة (6) أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر هذه العملة بعرض كميات كبيرة منها للبيع، أدت إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب وبصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

✓ انعكاسات الأزمة الآسيوية على الأسواق الأخرى:

منذ أن وقع أول هجوم على الـ (BAHT) التايلندي في جويلية 1997، انخفضت أسعار العملات والأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه البلدان، مما كان له تأثير مدمر وواسع المدى على اقتصاديات العديد من دول المنطقة وحتى البعيدة منها، وكانت كل من دول كمبوديا، جمهورية اللاوس... من بين الدول الأكثر تضررا من انتشار عدوى هذه الأزمة (كفالجيت، ط1، 2002، ص ص 220-223):

ففي هاتين الأخيرتين تباطأت قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة وبالتالي لم يتم علاج نقاط الضعف الأساسية في اقتصاداتهما، حيث فقدت الإصلاحات الهيكلية في كمبوديا القوة الدافعة مع ازدياد التوترات السياسية خلال النصف الأول من عام 1997. وتباطأت إلى حد كبير في النصف الثاني من نفس العام، بسبب تفاقم نقاط الضعف في تعبئة الإيراد وإدارة الإنفاق العام، فبدأت الدول المانحة

(المقرضة) توقف مدفوعاتها بسبب عدم الاستقرار السياسي، وأخذت ثقة المستثمر الخاص تضعف، كما كانت إصلاحات جمهورية لاوس مثبطة منذ 1997 وتفاقم ضعف الإدارة الاقتصادية نتيجة بطء بناء توافق الرأي في عملية اتخاذ القرار، مما صعب من مهمة تصدي سلطات البلاد بسرعة للتدهور الاقتصادي الذي انتاب الاقتصاد المحلي، وفي أعقاب هذه الأزمة انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو جمهورية لاوس بنسبة 91%، وتعرضت كمبوديا لانخفاض يقدر بنسبة 45% بسبب هذه الصدمة، إضافة إلى الاضطراب السياسي المحلي الذي بلغ ذروته بالإطاحة برئيس الوزراء الأول، في جويلية 1997، والذي كان له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي لكمبوديا. وإضافة إلى هذه التحولات والانهيارات بدأت عمليتي البلدين تفقدان قيمتهما، حيث هبطت في بداية الأمر قيمة الريال الكمبودي بسرعة أقل من سرعة تغير العملات الآسيوية الأخرى نتيجة للدولة المكثفة للاقتصاد الكمبودي. غير أن عملة ال(كيب) في جمهورية اللاوس تأثرت بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة نظرا لارتباطها الوثيق جدا بال(باهت) التايلندي، وفيما بين جويلية 1997 وجوان 1998 فقد ال(كيب) ما يصل إلى 70% من قيمته أمام الدولار، وبدأ التضخم في الارتفاع، وبدرجة أكبر في اللاوس مقارنة بكمبوديا، وكان الأثر الاجتماعي كبيرا، وفي كلا البلدين، أطلق تزايد ضعف الثقة في الاقتصاد الكلي وأيضا في العملتين العنان لتدفق الأموال إلى خارج النظام المصرفي.

آثار الأزمة على الصعيد العالمي:

يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معا:

- أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار وإلى حدوث بطالة قد تجر إلى ثورات اجتماعية؛
- غير أن هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

وإدراكا منها بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة والمال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضييق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض

مشروطيته التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الاستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه

الدول في السنوات السابقة وخاصة في الميدانين التاليين:

- إعادة تقييم العملات الآسيوية.

- إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

محاضرة 09: الأزمات المالية الحديثة

تمهيد:

عرف النظام الرأسمالي منذ نشأته العديد من الأزمات التي عرفت بسرعة انتشارها وتباين أسباب وقوعها، ولعل أسوأها وأخطرها بعد أزمة الكساد الكبير 1929م الأزمة المالية الراهنة التي أصابت سوق الرهن العقاري الأمريكي ثم تحولت إلى أزمة مالية خانقة للاقتصاد الأمريكي لتنتقل بعد ذلك إلى باقي اقتصاديات العالم.

حيث حولت الأزمة الدول المتقدمة من مصدر تمويل لمشاريع التنمية في البلدان النامية إلى مصدر أزمة وقلق لهذه الأخيرة بسبب ما خلفته من عدم استقرار في الأسواق المالية الدولية التي كانت مصدر الأزمة، مما أثر على الخطط والمناهج التي رسمتها هذه الدول اعتمادا على ما كانت تحصل عليه سواء كعائدات لصادراتها السلعية أو السياحية أو كتدفقات مالية مختلفة. ومن أهم هذه الأزمات نجد:

1. أزمة الرهن العقاري الأمريكية:

وتعد ثاني أسوأ أزمة بعد أزمة الكساد الكبير 1929، بحيث خلفت ذعرا في الأوساط النقدية والمالية والاقتصادية، بسبب سرعة انتشارها ومخلفاتها التي شملت المؤسسات النقدية والمالية، مؤسسات التأمين، الأسواق المالية، وطالت لتشمل حتى القطاعات الحقيقية.

1.1 بطاقة فنية للأزمة المالية العالمية 2008:

- المكان: الولايات المتحدة الأمريكية.
- الزمان: ظهرت بوادر الأزمة في 2007 وانفجرت في سبتمبر 2008م.
- ميدان الأزمة: سوق الرهن العقاري.
- مظاهرها وأحداثها: تمثل أهم المظاهر في (دوابة، ط 1 2009، ص ص 15-16):
 - جوان 2007، مصرف الاستثمار الأمريكي "Bear Steans" أول بنك يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

- جويلية 2008، اشتد الضغط على مؤسستي " Freddie Mac " و " Fannie Mae " الأمريكيتين المتخصصةين في إعادة تمويل القروض العقارية و أعلنت الخزينة الأمريكية عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.
- سبتمبر 2008، وضعت وزارة الخزانة الأمريكية مؤسستي " Freddie Mac " و " Fannie Mae " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- تفجرت الأزمة المالية العالمية بإعلان بنك " Lehmen Brothers " إفلاسه بعد عمر قارب المائة والستين عاما.
- أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بنك " Bank of America " شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو " Merrill Lynch ".

2.1. أسباب الأزمة المالية العالمية:

تعددت أسباب الأزمة ومنها ما كان بصفة مباشرة وأخرى غير مباشرة و يمكن إيجاز أهمها في: (لطفي، 2010، ص ص 07-11):

❖ أسباب غير مباشرة: وتتمثل في:

- تدهور حالة الاقتصاد الأمريكي: خاصة بعد قرار الرئيس الأمريكي " ريتشارد نيكسون " في أوت 1971م القاضي بفصل العلاقة بين الذهب و الدولار بحيث أن القيمة الشرائية للدولار أصبحت تستمد قوتها من ملاءة الخزانة الأمريكية المعتمدة بشكل أساسي على قوة الاقتصاد الأمريكي التي بدأت في التناقص شيئا فشيئا؛
- اتساع الهوة بين الفوائض النقدية والاستثمارات الحقيقية؛
- الفقاعات المالية؛
- الفساد الإداري وغياب الرقابة في المؤسسات المالية؛
- غياب الأخلاق الاقتصادية: إن ما آلت إليه حالة الدول الرأسمالية يرجع بالدرجة الأولى إلى تجاهلها للعمل بالأخلاق في جميع مجالات الحياة ومنها الاقتصادية، فبتغيبها للأخلاق سادت

الفوضى وعطل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك، إذ أصبح تصنيع السلاح المدمر اقتصاداً، إنتاج المخدرات والأغذية بدون مراعاة شروط الصحة ابتكاراً، عمليات تشويه البشر إبداعاً والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، فانتشر الجشع وحب الذات وتغليب المصلحة الفردية وهت أرباب العمل وراء المشاريع المرعبة والمدراء وراء الصفقات المدرة للمكافآت دون التفكير في الاستقرار الاقتصادي ومصلحة الجماعة ومستقبل الأجيال (بلواي، 2010).

❖ الأسباب المباشرة للأزمة: وأهمها (متولي، ط 1 2010، ص ص 335-339):

- الإفراط في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة متغيرة ودون ضمانات كافية؛

- تحويل القروض الممنوحة إلى سندات؛

- التأمين على هذه السندات؛

- هبوط قيمة العقارات؛

- عجز الأفراد عن تسديد الديون.

ولعل أفضل ما يلخص الأزمة هو تقديم صورة مبسطة تمكن الإنسان العادي من فهمها ، بافتراض أن هناك عدة مباني تم وضعها مصطفة إلى جانب بعضها البعض إذا ما وقع أحدها وكرد فعل تنابعي تسقط البقية ، فكانت أشبه بصفوف قطع الدومينو.

حيث نفترض ثلاثة صفوف من قطع الدومينو نضع صفين في الأمام و الثالث في الخلف ، إن سقط الصفان الأماميان سقط الصف الخلفي، إذ مثل الصف الأول المقترضين الذين لم تكن لهم القدرة على الدفع واستفادوا من قروض، أما الصف الثاني فمثلته معاناة المؤسسات المالية في الحفاظ على قيمة القروض والديون بعد هبوط أسعار العقارات، ليمثل الصف الثالث الأدوات المشتقة التي أقدمت على شراءها صناديق الاستثمار.

3.1. نتائج الأزمة:

كان لأزمة الرهن العقاري نتائج طالت جميع الدول بما فيها النامية وتمثلت أهمها في:

- حدوث خسائر في أصول البنوك العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم؛

- انخفاض قيمة الدولار عالميا وبالتالي قيمة العملات المرتبطة به؛

- انخفاض مساعدات الدول الصناعية للدول النامية بسبب التركيز لإنقاذ الدول الصناعية وهو ما أدى إلى تضخم مشكلات العالم النامي الاقتصادية؛

- توقف العديد من المشاريع الإنمائية في دول العالم الثالث نتيجة عجز المساهمة من قبل الدول الصناعية الكبرى المنهارة اقتصاديا.

4.1. الحلول المقترحة لحل الأزمة:

بعد الأحداث والتداعيات التي سببتها أزمة الرهن العقاري الأمريكي، في الأوساط المالية والاقتصادية محليا في الاقتصاد الأمريكي وعالميا بانتشارها في ظرف وجيز، سارعت الدول بإيجاد حلول للتخفيف من حدة تداعيات الأزمة وتجنّب اقتصاداتها نتائج سيئة، حيث عقدت حكومات هذه الدول ومتخذي القرار فيها اجتماعات رسمت فيها خططا للخروج بأقل الخسائر ومن أهم هذه الخطط نجد:

■ خطة الانقاذ الأمريكية (عبد المطلب، 2011، ص ص 152-156):

وهي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون"، بغية انقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة 2007، وأثرت على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددة باختيار الاقتصاد الأمريكي، وتداعي الاقتصاد العالمي ودخوله في أسوأ مرحلة منذ الكساد. وتهدف هذه الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، إضافة إلى حماية الملكية وتشجيع الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، كما وضعت الخطة لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

تقوم الخطة على شراء الديون المتعثرة التي تهدد باختيار السوق المالية الأمريكية، وتعود في معظمها إلى السياسات الخاطئة للرهنات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت، وتحديد مهلة لتطبيق لهذه الخطة تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2009، مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرارها .

لقد تضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانبا خاصا بشركتي (فاني ماي) و(فريدي ماك)، أكبر شركات التمويل لقاء الرهن والمعروضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار مطلع شهر أوت، حيث تملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهونا عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار، تعادل نحو 50% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة، وبموجب هذه الخطة تضمن إدارة الإسكان الفيدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار.

ومن أهم البنود التي نصت عليها ما يلي:

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري؛ إذ يتم تطبيقها على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وبملاك أعضاء الكونجرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار؛

- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق، ويكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية للدول الأخرى لوضع خطط مماثلة؛

- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛ ومنح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛

- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم؛ ومنع دفع تعويضات التشجيع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار؛

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد؛

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة، ويحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

● تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛

● يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛

● اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

عرضت خطة الإنقاذ على مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي يوم الاثنين الموافق 30 سبتمبر 2008، فرفضها 228 نائبا مقابل 205 نائب، وقد وافق مجلس الشيوخ على هذه الخطة بعد إدخال بعض التعديلات عليها، وكانت نتيجة التصويت التي جرت يوم الخميس الموافق 2 أكتوبر 2008، 74 سيناتورا مؤيدا مقابل 25 معارضا.

وقد أقر مجلس النواب الخطة بعد إدخال تعديلات عليها يوم الجمعة الموافق 3 أكتوبر 2008، كانت نتيجة التصويت الذي جرى بعد خمسة أيام من رفضها الأولى تأييد 263 نائب مقابل 171 معارضا لها.

■ أساليب مواجهة الأزمة دوليا:

منذ أن اندلعت الأزمة العالمية في سبتمبر 2008 والجهود الدولية تبذل من أجل الحصول إلى أفضل الأساليب لمواجهة تلك الأزمة الطاحنة والعاصفة بمقدرات الاقتصاد العالمي، وفيما يلي محاولة لعرض أهم الجهود الدولية التي بذلت حتى نهاية ديسمبر 2008 (عبد المطلب، 2011، ص 159):

➤ اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى : اجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى في 12

أكتوبر 2008م في واشنطن وتعهدوا بالعمل معا لإعادة الاستقرار إلى أسواق المال العالمية واستعادة التدفقات النقدية، ودعم النمو الاقتصادي العالمي، وقد دعا الوزراء في اجتماعهم بواشنطن إلى إجراء عاجل واستثنائي لمواجهة الأزمة الحالية.

وقد حدد الوزراء في بيان أصدره في ختام اجتماعهم خمس خطوات وإجراءات يتعين القيام بها لمواجهة الأزمة وهي :

- اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوافرة لديهم لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها؛

- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الاعتماد والأسواق والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى سيولة ورؤوس الأموال؛

- العمل على أن تتمكن البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى في حال الضرورة من جمع رأس مال المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات؛

- العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم؛

- اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري وغيرها من الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيقة ونشر معلومات تتميز بالشفافية.

● القمة الأوروبية الآسيوية وسبل علاج الأزمة العالمية: اجتمعت القمة الأوروبية والآسيوية في يوم 2008/10/25 تحت شعار التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين، حيث يعول عليهما كثيرا لإخراج العالم من أزمته الاقتصادية العالمية التي أدخلته فيها و.م. أ، بشكل متعمد من منظور تصدير الأزمة ليتحملها العالم ويدفع تكلفتها، وخرجت القمة بآراء تشير إلى ضرورة المطالبة بإجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي والاقتصادي العالمي بمؤسساته ومنظماته، وإعادة هيكلة الهيئات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أبدت الصين استعدادها للمساهمة في الخروج من الأزمة العالمية، خاصة وأنها تملك ورقة رابحة تتمثل في أن السوق الصيني يتولى إنقاذ الاقتصاد العالمي كله من خلال إدخال مئات الملايين من المستهلكين الجدد إلى السوق العالمية، بحيث يتولون إنعاش الاقتصاد العالمي ولكن وفق شروط معينة من أهمها (النجار، 2009، ص 189):

- أن تكف الدول الأوروبية والأمريكية عن التصريح بأن الصين لا تراعي حقوق الإنسان، وتوقف الحديث الدائم عن عمالة الأطفال والمساجين في الصين؛

- ألا تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بالإجراءات الرمادية التي تحد وتقيّد الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكية، وتعود تايوان إلى الصين الأم دون معارضة من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الشروط الأخرى.

وقد اتفقت القمة في كل الأحوال على ما يمكن تسميته بالمسؤولية التضامنية بين كافة الأطراف في مواجهة وعلاج الأزمة العالمية حيث أن الكل مضار وأصابه الضرر وسيصيبه الضرر أكثر لو لم يكن هنا تضامنا وتعاوننا وثقة، وأن الكل سيخرج فائزا إذا تمت عملية المواجهة التضامنية للأزمة العالمية وسينقذ العالم من الدخول إلى الكساد العالمي الكبير.

إضافة إلى هذه الجهود الدولية التي حاولت احتواء الأزمة نجد كذلك اجتماع مجموعة العشرين وغيرها. أما في الدول العربية فكانت الحلول ظرفية حسب طبيعة اقتصاد كل بلد وخصوصيته.

2. أزمة الديون السيادية:

تمثل قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من الدول، لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، حيث تصل في أحيان كثيرة إلى حد الإجبار على تبني برامج اقتصادية تؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان، نتيجة سياسات التقشف والشروط التي يضعها الدائنون ويأمرون الدول المدينة بتطبيقها.

1.2. بؤادر الأزمة:

بعد وقوع الأزمة العالمية 2008 اتجهت عدة دول من الاتحاد الأوروبي نحو وضع وتبني خطط لتحفيز اقتصاداتها وإنقاذ بعض المؤسسات والبنوك من الإفلاس، مما أدى إلى زيادة واضحة في مستويات ديونها، خصوصا بعد تزايد الإنفاق وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع إيرادات هذه الدول لأسباب عديدة كتخفيض معدلات الضرائب نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية.

فالاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة الأورو بصفة خاصة لم تستجب بصورة واضحة وطريقة فعالة عند وقوع الأزمة فبعد إعلان بنك " ليمان برذرز " إفلاسه اتجهت دول منطقة الأورو إلى التعامل معها بصفة فردية، حيث لم يتم تبني سياسة موحدة لمواجهة، فالبنك المركزي الأوروبي في بداية الأزمة تجاهل أزمة الديون السيادية وركز جهوده على الأزمة المالية العالمية.

بدأت ملامح أزمة الديون السيادية سنة 2009 لتتصاعد بعد أزمة دبي، وانطلقت من الاقتصاد اليوناني بعد أن قامت وكالات التصنيف الائتماني بخفض تصنيف اليونان ليتم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، الأمر الذي أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة الأورو على إعادة سداد ديونها، خصوصا مجموعة دول جنوب أوروبا والتي يطلق عليها اختصاراً PIIGS* وهو ما ساعد على زيادة تكلفة الاقتراض.

2.2. أسباب أزمة الديون السيادية:

يرجع السبب الرئيسي لأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو إلى الارتفاع الكبير في نسب الدين العام، في حين أن مستويات أخرى من الديون ستكون أقل من حيث المقارنة ولكنها لا تزال مرتفعة بالنسبة للقيم الطبيعية طويلة الأجل.

وسبب الأزمة الرئيسي يرجع إلى عدم تمكن حكومات العديد من الأعضاء في منطقة الأورو من تسديد ديونها الحكومية أو إعادة تمويلها لإنقاذ البنوك التي تخضع لإشرافها الوطني والمثقلة بالديون دون وجود مساعدة من الأطراف الثلاثة: أعضاء بقية دول منطقة الأورو، البنك المركزي الأوروبي، البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

تفاوتت الأسباب التفصيلية لأزمة الديون السيادية في العديد من البلدان حيث تم تحويل ديون خاصة ناجمة عن فقاعة الممتلكات إلى ديون سيادية نتيجة إنقاذ النظام المصرفي باستجابة الحكومات لتباطؤ الاقتصاد بعد الفقاعة التي حدثت و قد ساهم هيكل منطقة الأورو في الأزمة وحد من قدرة الأوروبيون في الاستجابة مبكرا للأزمة.

ومن الأسباب العامة للأزمة نجد على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي (أبو فارة، ط 1 2015، ص 382):

- عدم التزام بعض دول منطقة الأورو بمعايير معاهدة ماستريخت كاليونان مثلا.
- أزمة الرهن العقاري وتداعياتها، وعدم الاستجابة الفاعلة فور وقوع الأزمة المالية العالمية خصوصا بعد إعلان إفلاس بنك ليمان بروذرز.
- إفرازات وانعكاسات الليبرالية الجديدة على مدار عقود من الزمن.
- عدم وجود حكومة أوروبية مركزية (حكومة مشتركة).

3.2. مسار أزمة الديون السيادية :

إن المتتبع لتطور أزمة الديون السيادية في أوروبا يجد أنها امتداد لأزمة الرهون العقارية الأمريكية والتي شلت النظام المصرفي العالمي ما جعل بعض الدول الضعيفة اقتصاديا في منطقة الأورو تتأثر بصورة كبيرة، كذلك الإجراءات الفردية لاحتواء الأزمة لم تكن لها نتائجها المرجوة، فأزمة الدين السيادي ظهرت بعد فشل بعض دول منطقة الأورو خاصة دول الجنوب في الوفاء بالتزاماتها تجاه دانيها مما أفقدهم الثقة فيها وكانت اليونان أولى هذه الدول، تلتها بعد ذلك إيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا وقد شبهت حركة الديون في هذه الدول بالحلزون.

تحدث أزمة الديون السيادية عندما يتوقف المقرض عن السداد فعليا، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة (رايس، 2009، ص 67).

أما أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة (غير قابلة للسداد) ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها ويمكن تتبع تطور أزمة الديون السيادية من خلال المراحل الخمس التالية (السقا، حلزون الدين، 2012):

➤ في المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة من العوامل المسببة لتصاعد الدين، التي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على جمع الضرائب... إلخ ويترب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع نسبة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

➤ في المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظرا لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون، ويعني ذلك ارتفاع معدلات على إصداراتها الجديدة من السندات.

➤ في المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة ارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ليرتفع بذلك العجز المالي نسبة إلى الناتج في الدولة.

➤ في المرحلة الرابعة: يترتب على ارتفاع تكلفة الإقراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، أو تلجأ الدولة إلى خيار

التقشف، حيث تقوم بتخفيض مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة، غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج. ➤ في المرحلة الخامسة: نتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها، حتى ينتهي الأمر بالدولة إلى إعلان إفلاسها.

4.2. الحلول المقترحة لاحتواء الأزمة:

تميزت السياسة الأوروبية في هذه المرحلة بقدر كبير من التحكم ولم يسمح بمفاوضات فعلية مع البلد المعني بعملية الإنقاذ وكانت قدرة المناقشة لدى اليونان، والدول الأوروبية الأخرى التي تبعتها على طريق الإنقاذ نفسه كإيرلندا في أكتوبر 2010 (بقرض قيمته 67.5 مليار أورو) البرتغال في أبريل 2011 بقرض قيمته (78 مليار أورو) كما أن الانسجام الألماني - الفرنسي كان عاملا مساعدا في ضبط سير هذه المرحلة، حيث باتت اجتماعاتهما تسبق كل قمة وتطرح صيغة تقرير مسار الأزمة.

بعد انفجار الأزمة اتفق وزراء مالية الدول الأعضاء في ماي 2010 على خطة تهدف إلى حماية العملة الموحدة بمبلغ إجمالي يقارب 750 مليار أورو، ومن جهة أخرى أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء ديون دول منطقة الأورو من الأسواق المالية، وتتمثل محاور الخطة في ما يلي (عبيدات وبوعمامة، 2012، ص 14) :

✓ خلق آلية الاستقرار الأوروبي: شكلت آلية الاستقرار المالي حجر أساس في بناء سياسة أوروبية مستقبلية وبصيغة مرنة تسمح بإضافة وظائف جديدة لها أو رفع مستوى تمويلها، أي لا يمكن البناء عليها. ومن البداية اتفق على أن لا تتعدى وظائف الآلية إقراض الحكومات وتمكينها أيضا من شراء سندات حكومية من الحكومات مباشرة. وتستند هذه الآلية إلى جانبين هما:

✓ الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (FESF): وهو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، بعقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضممان الأعضاء في المنطقة بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو.

الهدف من إنشاء الصندوق دعم الاستقرار المالي في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء التي تعاني ثقل الديون، نسبة مشاركة الدول فيه تكون بحسب حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27 %، تليها فرنسا 20%، وإيطاليا بنسبة 18 %.

كما وافقت حكومات منطقة الأورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية، وتمويل عملية إعادة رسملة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين.

✓ الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS): تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفي 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة، يتيح لدول الاتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية.

✓ إجراءات البنك المركزي الأوروبي: أما من جانب السياسة النقدية فقد قام البنك المركزي الأوروبي بما يلي:

- توفير قروض إضافية للبنوك التجارية (12-6-1 شهر) إضافة إلى القروض العادية (أسبوع، 03 أشهر).

- تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف A إلى التصنيف BBB.

- التدخل في سوق السندات تحت صيغة تكوين آلية ب 60 مليار أورو، هذه السندات مضمونة بقروض عقارية أو ديون القطاع العام. وإعادة شراء ديون اليونان، إيرلندا وإسبانيا من السوق الثانوية.

محاضرة 12.11.10: قواعد الحيلة والحذر البنكية بازل(01،03،02)

تمهيد:

مسايرة للتطور الذي يشهده الاقتصاد العالمي وانفتاحه في جانبه النقدي والمالي، توسع نشاط البنوك خارج حدود دولها نتيجة العولمة المالية، وهو ما أدى إلى ارتفاع المخاطر التي تهدد سلامة البنوك. ما دفع الدول إلى اتخاذ تدابير وأهمها إعادة النظر في معايير الرقابة المعتمدة وتوحيدها على المستوى الدولي، قصد ضمان درجة كافية من الرقابة المصرفية، وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين وكذا تحقيق درجة عالية من المنافسة، والرفع من قدرات البنوك التمويلية لمواجهة التحديات وعلى رأسها المنافسة القوية التي تمارسها البنوك الدولية النشطة.

يرجع الفضل في وضع معايير دولية موحدة لكفاية رأس المال تضمن استقرار النظام المصرفي الدولي، وإقرار مبادئ التكافؤ في المنافسة بين البنوك إلى لجنة بازل، كهيئة وضعت بنود وقواعد للحيلة والحذر المصرفية حيث سارعت الدول الكبرى للالتزام بتطبيق هذه المعايير خاصة وأنها تخدم مصالحها بالدرجة الأولى في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية.

1. لجنة بازل المفهوم، الدور والأهداف:

تأسست لجنة بازل للرقابة تحت مسمى " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول 10 (بلجيكا؛ كندا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ إيطاليا؛ اليابان؛ هولندا؛ سويسرا؛ السويد؛ بريطانيا؛ لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية) مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. وقد سعى الخبراء والمصرفيون العاملون في مجال البنوك إلى وضع معايير مختلف لقياس كفاءة رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في المجال المصرفي.

1-1 تعريف: لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى

قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة العمل. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية.

1-2 أهداف لجنة بازل: سعى الخبراء من خلال لجنة بازل إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تصب غالبها في تعزيز قوة واستقرار النظام المصرفي الدولي وأهمها:

✓ المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف الدولية خلال السبعينات في تقديم قروض لهذه الدول التي لم تستطع الوفاء بالتزاماتها مما أجبر العديد من هذه البنوك تحويل هذه الديون إلى منح وساهم في إضعاف مراكزها المالية إلى حد كبير.

✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس مال المصرف في بازل1.

✓ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

✓ كان للجنة بازل دور هام في وضع معايير دولية موحدة لكفاية رأس المال من أجل تقوية وتعزيز استقرار النظام المصرفي الدولي وإقرار مبادئ التكافؤ في المنافسة بين البنوك، لذلك سارعت الدول الكبرى للالتزام بتطبيق هذه المعايير خاصة وأنها تخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

1-3 اتفاقيات لجنة بازل:

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بحجم رأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر من خلال نشاطه في الوساطة المالية وتوظيف أمواله في عمليات لا تخلو من مخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام، وهو ضمان أموال المودعين. وبغية تحقيق ذلك وضعوا معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال توجهت بأفكار ما يسمى باتفاقيات بازل1؛ بازل2؛ بازل3 وبازل4 في الدول المتقدمة.

1-3-1 مضمون اتفاقية بازل الأولى:

استهدفت اتفاقية بازل الأولى بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليس لها صفة الإلزام لتطبيق ما جاءت به (اللجنة لا تملك

سلطات إلزامية على الدول، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية) ، لقد كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، و قد توصلت في بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاعفت بنسبة كبيرة، وذلك في الوقت الذي تزايدت فيه حدة المخاطر الدولية (مشاكل البلاد المثقلة بالديون) مما دفع باللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك و إيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال.

وفي ضوء المشاورات التي أجرتها اللجنة قبل إعدادها للتقرير النهائي، وصلت اللجنة إلى أنه لا بد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه في نهاية المدة الانتقالية، وأن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة وذلك عبر الوقت ولكل البنوك الدولية، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة (أو المتوخاة) التي سبق أن اقترحتها بتقريرها الأول وهي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (منها ما لا يقل عن 4% رأس مال أساسي) وهي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به في نهاية عام 1992، تمثل هذه النسبة

معيار كوك أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال:

الأموال الذاتية (الشريحة1+ الشريحة2)

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{الأموال الذاتية (الشريحة1+ الشريحة2)}}{\text{الأخطار المرجحة}} \leq 8\%$$

الأخطار المرجحة

يعد موضوع كفاية رأس مال المصارف محورا أساسيا لاتفاقيات بازل والتي هدفت بشكل مباشر إلى تعزيز قدرة رؤوس الأموال لاستيعاب المخاطر الملازمة بأصولها وبذلك يمكن ضمان درجة كافية من الرقابة المصرفية وتوحيدها لدى مختلف الأنظمة المصرفية والحفاظ على درجة عالية من المنافسة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، أما تبعا لنظام أوزان المخاطر فقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين، كما أنها صنفت الأصول حسب المخاطر، تضم المجموعة الأولى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات مع صندوق النقد الدولي. وهي دول ذات مخاطر أقل، كما يشترط إبعاد أي دولة لمدة 05 سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين الخارجي. في حين تضم المجموعة الثانية باقي دول العالم وهي ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى ولا تتمتع المصارف العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر

الجدول 01: الأوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)
20 %	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل.
50 %	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، دون تاريخ، ص 289.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي :

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالتالي :

الجدول 02: أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
100 %	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

المصدر : سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، دون تاريخ، ص 290.

إذن تمثلت الجوانب الأساسية التي ركزت عليها اتفاقية بازل 01 في:

❖ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛

❖ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان؛

❖ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛

❖ و تقسيم مكونات رأس مال المصرف إلى: رأس مال أساسي وآخر مساند أو داعم.

رغم الإيجابيات التي حققتها بازل 01 من خلال معيار كفاية رأس المال الذي أتاح معلومات للمودعين التمييز بين المصارف واتخاذ قرارات استثمارية. وكذا المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة للحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي إلا أنها أبانت عن جوانب قصور ومنها:

■ عدم مواكبة بازل 01 لتطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية؛

■ التركيز فقط على المخاطر الائتمانية وإهمال باقي المخاطر الأخرى خاصة السوقية منها؛

لهذه الأسباب وبعد الانتقادات التي وجهت لاتفاقية لجنة بازل 01، قامت اللجنة بتقديم مقترحات أخرى لحساب كفاية رأس المال، تم تقديمها للنقاش من طرف المهنيين والمختصين والهيئات مثل صندوق النقد الدولي والسلطات الرقابية وبعد أخذ رد على هذه المقترحات تم إصدارها في شكلها النهائي سنة 2004 وأطلق عليها بازل 02.

1-3-2 اتفاقية بازل الثانية:

عندما بدأ التفكير في تعديل بازل واحد في نهاية التسعينات استقر الرأي، و خاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "ماكدوننا" بألا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، و بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، و أن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه و ليس مجرد ضمان استمرار البنك و كفاءة إدارته.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية، وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة للنظام المصرفي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة لإدارة البنك وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة.

شكل 01 الدعائم الأساسية لبازل 02:



المصدر: تاتي الضاوية، خالدي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 206، بتصرف

➤ المتطلبات الدنيا لرأس المال:

يغطي هذا المحور مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر، ويعطي هذا المحور ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في اتفاقية بازل 01.

➤ عمليات المراجعة الداخلية:

الهدف من عملية المراجعة الرقابية ليس فقط ضمان كفاية رأس المال للبنوك لمواجهة جميع المخاطر، ولكن أيضا لتشجيع البنوك على تطوير واستخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر. وقد حددت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية لهذه العمليات وهي:

- يجب أن يكون للبنوك نظام تقييم داخلي لكفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمخاطر، وأن يكون لديها استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال؛

- يجب أن تقوم السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم الاستراتيجية وضمان امتثالها لنسب رأس المال التنظيمي؛

- يجب على السلطات الرقابية توقع أن تقوم البنوك برفع نسب الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي، وأن يكون لديها القدرة على إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أعلى من الحد الأدنى؛

- يجب على السلطات الرقابية أن تتدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وإلزام البنوك باتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لم تتم المحافظة على هذا الأخير.

➤ انضباط السوق:

يعد انضباط السوق الدعامة الثالثة لبازل 02 ، وهي أحد الدعومات الأساسية الغرض منها تكملة الدعامتين الأولى والثانية، بحيث لا تستقيم ضوابط الدعامتين السابقتين دون طمأنة جمهور المستفيدين، والتي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بكفاية رأس المال.

وبعد فشل اتفاقية بازل 02 في حماية النظام المصرفي من الاكثيرات وإفلاس كبريات البنوك خاصة أزمة الرهن العقاري 2008، قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفقيتها الثانية لتعديلها وتحسينها، لتخرج المعايير المعتمدة الجديدة التي من شأنها أن تعزز صلابة المصارف في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات وهو ما جسدهته اتفاقية بازل 03.

1-3-3 اتفاقية بازل الثالثة:

تضمنت إصلاحات بازل 03 عددا من المتطلبات الرقابية لضمان زيادة مستويات جودة واتساق وشفافية القواعد الرأسمالية من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، ورفع جودتها وتحسين مستويات تغطية رأس المال للمخاطر. كما تم استحداث معيار نسبة الرفع المالي كنسبة مكملة لمتطلبات رأس المال لضمان تغطية أكبر للمخاطر.

احتفظت بازل 03 بالركائز الثلاثة للاتفاقية السابقة لكنها قامت بتحسينها و لإضافة عليها خاصة الركيزة الأولى، حيث تم إعادة هيكلة رأس المال في البنك فأصبحت الأسهم العادية بنسبة 4.5% بدل 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال الأساسي أصبح 6% بدل 4% ، كما تم إضافة هامشين لرأس المال: الأول سمي بهامش حماية رأس المال ودوره حماية رأس المال من الانخفاض ويساوي 2.5% وهامش الحماية من التقلبات الدورية ودوره مواجهة المخاطر خلال الفترات التي تتزايد فيها المخاطر ويتراوح من 0 - 2.5%. وكذا إضافة أنواع جديدة من المخاطر لنسبة كفاية رأس المال مثل

مخاطر التصحيح الائتماني التي ظهرت بعد الأزمة العالمية 2008، إضافة إلى معايير للسيولة تمثلت في نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر وأدوات الرقابة على السيولة.

2. الإصلاحات المصرفية في الجزائر وتكثيف الرقابة المصرفية فيها مع معايير اتفاقية بازل الدولية.

باشرت الجزائر بعد الاستقلال اصلاحات مست الجانب الاقتصادي، ولأن ذلك لا يتأتى إلا من خلال سلامة الجهاز المصرفي فقد أولت السلطات عناية كبيرة وأوكلت لبنك الجزائر مهمة قيادة الجهاز المصرفي.

1-2 تجربة الجزائر مع معايير لجنة بازل:

للبنوك الجزائرية سابق تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى الخاصة بكفاية رأس المال، و هو ما يمكنها من مواصلة العمل في إطار تكثيف نشاطها المصرفي مع اتفاقية بازل اثنان؛
- عضوية بنك الجزائر في بنك التسويات الدولي BRI التي تمت سنة 2003 والذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل، الأمر الذي يمكن بنك الجزائر من الاستفادة من خبرة هذا البنك في الشؤون المالية والمصرفية خصوصا على الصعيد الدولي؛

- توفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية المصرفية المهمة خاصة المتعلقة بالرقابة المصرفية، وهي أصلا مستوحاة من توصيات لجنة بازل؛

- احترام البنوك الجزائرية لنسبة الملاءة المحددة بـ 8% كحد أدنى من طرف لجنة بازل، وهو ما يدل على إمكانية مواصلة العمل المصرفي المحلي مع متطلبات لجنة بازل بفتح مجالات و ورشات عمل أخرى؛

- وجود هيئة لتأمين الودائع منشأة حديثا، تساهم بشكل كبير في نشر عامل الأمان داخل الجهاز المصرفي مما يساعد على تحقيق الاستقرار المطلوب، كما يعزز الثقة في الجهاز المصرفي؛

- التدعيم الأخير لرأس مال البنوك عن طريق النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04/03/2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية؛

2-2 متطلبات التزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل:

- اعتماد وبدأ العمل بمعدل السيولة بالبنوك و المؤسسات المالية لإضفاء أكثر صرامة في تسيير الخزينة؛

- إلزام البنوك بإنشاء إدارة للمخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك أو المؤسسة المالية؛

- تطوير وتفعيل الرقابة الداخلية بالبنوك بشكل يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي؛

- اعتماد نظام معلومات متطور وذو كفاءة يسمح بأحسن معالجة لجميع البيانات و المعلومات المالية؛

- حث البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على تنويع قواعد تمويلها سواء من مصادر داخلية أو خارجية؛

- زيادة استثمار البنوك في التكنولوجيا المصرفية بما يساعد على تحسين و تنويع الخدمة و سرعة تقديمها باستغلال ثورة الاتصالات والمعلومات، مع الاهتمام بالبحوث والتدريب؛
 - تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الجزائرية؛
 - سن تشريعات جديدة لتشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك و المؤسسات المالية العاملة على المستوى المحلي بعضها ببعض وحتى مع الأجانب، من أجل تكوين تكتلات مصرفية قوية ومعززة برؤوس أموال كافية قادرة على المنافسة العالمية؛
 - إنشاء جهاز متخصص في متابعة المشاريع الممولة بواسطة القطاع المصرفي، إذ يتم التدخل في المشروع بمجرد المبادرة في احتمالات التعثر قبل حدوثها، و هو الجهاز الذي يمكن أن تستعين به هيئات الرقابة و الإشراف في متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي (تحديد مستوى المخاطر)؛
 - إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في الجانب المصرفي و المالي تقوم بتقييم البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني؛
 - إنشاء مكاتب للقروض وتشجيع الصناعة المصرفية في سبيل تنويع مصادر تدفق المعلومات المالية والمصرفية للقطاع البنكي؛
 - تنشيط بورصة الجزائر في سبيل تقييم حقيقي لرأس مال البنوك مختلف عن قيمته المحاسبية، كما يسمح للمراقبين من التأكد أن رأس المال قادر فعلا على امتصاص المخاطر البنكية (القيم البنكية بالبورصة).
- 2-3 تقييم تكييف البنوك الجزائرية بمعايير لجنة بازل الدولية:**

يمكن تقييم مدى التزام البنوك الجزائرية بنود ومعايير اتفاقيات بازل الدولية كما يلي:

الجزائري يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية:

- بالنسبة لاتفاقية بازل I فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999م وذلك كما نصت عليه التعليم رقم 74-94، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م. كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعياريها، بينما منحت التعليم السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، وذلك تماشياً مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

- حددت التعليم رقم 74 - 94 معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات، وذلك موافق لما وضعته لجنة بازل، إلا أن بنك الجزائر وفي ملحق خاص بالتعليم السابقة وضع هذه المساهمات في بند: ديون على الزبائن والأفراد، بينما المساهمات أو المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق، لا في النظام المصرفي التقليدي ولا الإسلامي.

وعلى ضوء هذه الملاحظة، فإن التساؤل الوارد هنا هو عن مدى مصداقية هذه النسب، وهل تمثل فعلاً الأمثلة السابقة ملاءمة جيدة لتلك البنوك؟، فقد تكون النسب الحقيقية في النهاية أعلى أو أقل من النسب المحسوبة.

- يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل I من خلال إصدار التنظيم رقم 91-09 سنة 1991م، ثم التعلية رقم 74-94 سنة 1994م الموضحة لكيفية تطبيق ذلك التنظيم وإن كان ذلك متأخراً للظروف التي ذكرناها سابقاً. ثم حاول أن يساير اتفاقية بازل II بإصدار التنظيم رقم 02-03 سنة 2002م، إلا أن هذا التنظيم يحتاج إلى تعليمات موضحة لكيفية التطبيق بالنظر إلى التعقيدات التي تميز الاتفاقية الأخيرة، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما رأيناه من أن تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية - وهي إحدى الأركان الأساسية لاتفاقية بازل II - والتي فرضها هذا التنظيم لم يتم لحد الآن إلا في ثلاثة بنوك عمومية، وهذا بالرغم من أن اتفاقية بازل II وكيفية تطبيقها يعدّ الشغل الشاغل للأنظمة المصرفية في معظم دول العالم بما فيها الدول العربية والنامية.

فعلى سبيل المثال قررت السلطات الرقابية في لبنان تطبيق اتفاقية بازل II في موعدها المحدد دولياً وهو نهاية سنة 2006 على مرحلتين :

- الأولى: من سنة 2007م إلى سنة 2009م، وتُطبّق على 16 مصرفاً يمثلون ثلاثة أرباع موجودات القطاع المصرفي اللبناني.

- الثانية: من سنة 2010م إلى سنة 2015م، تُطبّق على جميع المصارف في لبنان بشكل أو بآخر.

كما أدخل البنك المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عملية مراجعة المخاطر الرقابية منهجية بازل II وذلك منذ شهر مارس 2003م، أي قبل الموعد المحدد لتطبيق هذه الاتفاقية بسنوات، إضافة إلى تطبيق نسبة كفاية لرأس المال تقدر بـ 10% (أي أكبر من نسبة بازل) منذ سنة 1992م.

- إن تأخر البنوك الجزائرية في الالتزام بمعايير اتفاقية بازل II وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدد من شأنه أن يجعل الأولى (عمومية أو خاصة) في وضع تنافسي غير ملائم مع الثانية.

- إن التزام البنوك الجزائرية باتفاقيات بازل - خاصة الثانية منها - سيؤدي إلى كسب الاعتراف الدولي بها، خاصة ونحن نبذل الجهود الحثيثة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية. كما أن ذلك يعتبر خطوة هامة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى وظروف الانفتاح على العالم الخارجي،

خاصة بعد إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وقطعها لأشواط متقدمة في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تتجسد أهمية هذه الاتفاقيات في كونها صادرة عن خبراء ذوي مستوى عالٍ في التخصص المصرفي، إضافة إلى إثرائها وتعديلها لسنوات عديدة من طرف هؤلاء الخبراء والهيئات العالمية المتخصصة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا أن الجزائر لم تسير هذه التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير من بلدان العالم، ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إّما بعدم احترام الآجال المحددة عالمياً أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيات التطبيق، وهذا بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي، وسعي الجزائر إلى فتح اقتصادها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره السلبية على البنوك الجزائرية إذا لم يُستدرك من قبل المسؤولين على النظام المصرفي الجزائري قبل فوات الأوان.

المحاضرة 13: الحوكمة البنكية

تمهيد:

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمل المؤسسة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.

ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وسنحاول ضمن هذه المحاضرة إلقاء الضوء على طبيعة الحوكمة في المؤسسات المصرفية وكذا أهم المبادئ التي تركز عليها.

1. مفهوم حوكمة المؤسسات البنكية:

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية، لم يلق مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك غريبا في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات .

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالميا للحوكمة، فمن الواضح أن مبدأ الحوكمة هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمؤسسة والمتعاملين معها، ومنه حوكمة المصارف هي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية، وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى.

بمعنى أوسع، يشمل نظام الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين. وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة المصرف.

أما (لجنة بازل)، فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي :

- وضع أهداف المصرف.
- إدارة العمليات اليومية في المصرف.
- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.
- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف، بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

وبصفة عامة، يمكننا القول إن حوكمة المصارف هي: "النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو بالتالي، النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين 20".

2. محددات حوكمة المؤسسات البنكية:

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات، هما:

1.2. المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف. وتشمل المحددات الداخلية:

- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

- مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

- الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

- المراجعين الداخليين: أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2.2. المحددات الخارجية: وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم:

- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

- دور العامة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

• المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

• شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان: نظام التأمين الضمني؛ نظام التأمين الصريح).

- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.
- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

3. أهمية الحوكمة في المؤسسات البنكية:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، فيما . وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والحفاظ على ما يعرف بسوق ما بين المصارف أمواله وموجوداته (Marché interbancaire)، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن تم الاستقرار الاقتصادي . ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف نجد :

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن تم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن تم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الرأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ومنعا لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.

• الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

• إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة، حيث أصبحت درجة التزام المصارف بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتباراتهم لاتخاذ قرارات التوظيف أو الاستثمار، ومن ثم فإن المصارف التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة فإنها تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من المصارف التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.

4. تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية:

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين، الأولى تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والآخر هو المصارف ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار.

1.4. دور البنك المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة: تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري .

وللبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية :

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
- إن المصارف تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كونها مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين).
- نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لها.
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصرف، تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال المصرف.
- هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم) شبه مستقلين (وهذا ما يعطي انطبعا خاطئ للحوكمة المؤسسية.

2.4. تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وفق لجنة بازل: لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف، خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005، ثم في شهر فيفري سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة وعلى أساسها فان مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في :

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف.
- **المبدأ الثاني:** ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف وعلى قيمه.

- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة.
- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته.
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقو بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.

- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.
- **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف، ومنها :

- توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- وضع استراتيجية واضحة للمصرف يتم على ضوئها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات.
- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومتخذي القرار في المصرف.
- تدفق مناسب للمعلومات، سواء من داخل المصرف أو خارجه.

1.5. جهودات المبدولة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية:

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، (سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت

ب: "لجنة الحكم الراشد" وحتى إن كان تأسيس هذه اللجنة موجها لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار فيها .

أما في المجال المصرفي، فقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية، ومن بينها:

1.5. سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: ومن أهم هذه القوانين، نجد:

- قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:

أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر،
تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل 2 .

ووفقا للمادة الثالثة من النظام 02-03 فان أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية :

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات.
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.
- نظام التوثيق والإعلام.

2.5. قوانين محاربة الفساد المالي والإداري: إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996 ، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 96 - 22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.... الخ .

09/06/1996 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاينة ممارستها .
كما أسس وزير العدل بتاريخ 2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال. ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية.

وفي إطار تطبيق القانون رقم 01-06 المؤرخ في 2006/02/20 والمتضمن الوقاية من الفساد ومحاربه، فقد تم تسجيل ما يلي:

• تقديم 680 قضية أمام العدالة في سنة 2006 وأفضت إلى الحكم على 930 شخص.
• تقديم 1054 قضية أمام المحاكم ومنها 681 قضية تم الفصل فيها سنة 2007 وأفضت إلى الحكم على 1789 شخص.

• تقديم 622 قضية على مستوى المحاكم من بينها 484 قضية تم الفصل فيها خلال الفصل الأول من سنة 2008 وتم خلالها الحكم على 1126 شخص.

3.5. برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة: تنفيذًا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية. وبغرض تحسين إدارة المخاطر (Gestion des risques) وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليًا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتنفيذًا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي:

• إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

• إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2.

• إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر) مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة، وضمن هذا الصدد، نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوروبي (AFSMA)، من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع مخطط مراقبة التسيير . وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي :

• **وضع عقود الكفاءة:** حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنوات السابقة.

• **تحسين دور مجالس الإدارة:** وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.

•تحسين إدارة البنوك: وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.

•تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل 2 ، وذلك من خلال تتمين أفضل للموارد البشرية (نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء)

4.5. إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات: عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000 . انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تحطي الأزمة المالية العالمية والتقليل من تداعياتها.

إن تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق . وحتى وقت قريب، كانت منشآت الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ " سليم عثمانى " رئيس مجلس إدارة فريق العمل لحوكمة الشركات، أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطوير، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فإن الالتزام بمدونة حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال.

قائمة المراجع:

1. Anthony, S. (2000,p.17). *Financial institutions management*. McGraw Hill: Irwin.
2. ابراهيم عبد العزيز النجار. (2009). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي . الاسكندرية: الدار الجامعية.
3. أحمد مهدي بلوافي. (21 مارس، 2010). ندوة الأزمة المالية والاقتصاديات الوطنية في إطار المهرجان الوطني الثالث للتراث والثقافة. الأبعاد الفكرية والأخلاقية للأزمة المالية العالمية . جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
4. أسامة شندی السيد. (2000). البنوك الشاملة. القاهرة: النشرة الاقتصادية، بنك مصر ، العدد1. إسلام عبد القادر عثمان. (ط1 2017،). القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر نموذجاً). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية.
5. أشرف محمد دوابه. (ط1 2009). الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية". القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
6. التمويل والتنمية. (ديسمبر 2002).
7. التمويل والتنمية. (ديسمبر 2004). مجلة التمويل والتنمية.
8. السيد عليوة. (2000). إدارة الأزمات في المستشفيات. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.
9. الطاهر لطرش. (2005). تفتيات البنوك (الإصدار 05). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. تقي الحسيني عرفات. (1999). التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
11. جمعي عماري. (2008). التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، (الصفحات 30-49).
12. حدة رايس. (2009). الآثار الاقتصادية لأزمة العقود العقارية والو.م.أ. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
13. دريد كمال آل شبيب. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. عمان: دار المسيرة.
14. دونالد ماشيسون. (المجلد 36، العدد 3، جوان، 1999). الأزمات المالية في الأسواق الناشئة. مجلة التمويل والتنمية FMI.
15. رابع عرابه. (2009). دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية- مع الإشارة إلى حالة مصر-. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، حجم 5، رقم 6 ص ص 197-220.
16. زهير بشنق. (2006). العمليات المالية المصرفية الإلكترونية. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

17. زياد، محفوظ رمضان وجودة. (ط3 2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. مصر : دار وائل للنشر.
18. ستاد نيچينكو. (1979). الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي: أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
19. سنغ كفاليت. (ط1 2001). عولمة المال، ترجمة رياض حسن، تدقيق تانيا بشارة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار.
20. سنغ كفاليت. (ط1، 2002).
21. ضحى سهيل، مريم علي نجم، بهار. (2020). ورقة بحثية مقدمة. الصيرفة الشاملة. بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، العراق:
<https://fr.scribd.com/document/459264514/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-pdf>
22. طارق عبد العال حماد. (2001). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والطباعة.
23. طارق عبد العال حماد. (2001). الاندماج وخصخصة البنوك . الاسكندرية: كلية التجارة .
24. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي. (2005). العولمة المالية وإمكانية التحكم - عدوى الأزمات المالية-. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
25. عبد الحميد عبد المطلب. (2011). الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية . الاسكندرية: الدار الجامعية.
26. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الاسكندرية: الدار الجامعية.
27. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). العولمة واقتصاديات البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية.
28. عبد القادر بحيح. (2013). الشامل لتقنيات أعمال البنوك - دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام البنكي الكلاسيكي (الإصدار 01). الجزائر: دار الخلدونية.
29. عبد القادر متولي. (ط1 2010). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير. عمان: دار الفكر عمان.

30. عبد الكريم، علي عبيدات وبوعمامة. (2012). الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية. واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات . الوادي: العلوم الاقتصادية والتسيير .
31. عبد الله غالم. (ط 1 2014). العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، نبلاء ناشرون وموزعون، عمان الأردن.
32. عبد الهادي مسعودي. (2016). الأعمال المصرفية الإلكترونية بنوك إلكترونية- نقود إلكترونية- بطاقات إلكترونية. عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
33. علي عبد الله شاهين. (8-9/ 05/ 2005). إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف - مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين. المؤتمر العالمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، (صفحة ص 10). فلسطين.
34. علي لطفي. (2010). الأزمة المالية العالمية- الأسباب - التداعيات - الواجهة. مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية. شرم الشيخ - مصر -: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
35. فريد النجار. (1998). البورصات والهندسة المالية. الجزائر: مؤسسات شباب الجامعة.
36. محسن أحمد الحضيري. (1982). التسويق المصرفي: المدخل المتكامل لحل المشكلات البنكية. القاهرة - مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
37. محمد ابراهيم السقا. (20 06، 2012). حلزون الديون. الكويت، مجلس التعاون الخليجي، الكويت: تاريخ الاطلاع 24/07/2015
<http://economyofkuwait.blogspot.com/2012/06/blog-post.html>
38. محمد إبراهيم الكراسنة. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف و إدارة المخاطر. الامارات: معهد السياسات الاقتصادية.
39. محمد بن بوزيان وآخرون. (العدد الخامس، أبريل 2010، ص 13). سياسة التحرير المالي في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية، ص ص 39.9.
40. محمد لخضر بن حسين. (1995). الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد شفير. الجزائر: المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل.
41. محمد محمود العجلوني. (2008). المصارف الإسلامية- أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. عمان: دار ميسرة للنشر.
42. محمود حسين الوادي وآخرون. (2010). النقود والمصارف (الإصدار 01). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

43. محمود محمد أبو فروة. (2009). الخدمات البنكية عبر الأنترنت. عمان : دار الثقافة.
44. مروان عطون. (1993). الأسواق النقدية والمالية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال) الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
45. منير ابراهيم هندي. (1997). الأوراق المالية وأسواق رأس المال. الاسكندرية: توزيع منشأة المعارف الاسكندرية.
46. منير ومحمود الجنبهي. (2006). البنوك الإلكترونية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
47. نادر الفرد قاحوش. (2001). العمل المصرفي عبر الأنترنت. عمان- بيروت: الدار العربية للعلوم ومكتبة الرايد.
48. نادر عبد العزيز شافي . (2007). المصارف والتقود الإلكترونية. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
49. ناصر صلاح الدين غربي. (2007). رسالة ماجستير جامعة تلمسان. سياسة التحرير المالي في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة تلمسان.
50. ناضم محمد نوري، عبد الفتاح زهير الشمري وعبد اللات. (2008). الصيرفة الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر.
51. نوري موسى شقيري وآخرون. (2012). إدارة المخاطر. (01، المحرر) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
52. وسيم محمد الحداد وآخرون. (2012). الخدمات المصرفية الإلكترونية. عمان: دار المسيرة.
53. وليم أندراوس عاطف. (2005). السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
54. يوسف أبو فارة. (ط1 2015، ص 382). الأزمات المالية والاقتصادية- بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008-. دار وائل للنشر والتوزيع.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
06-04	المحاضرة 01: الوساطة المالية
13-07	المحاضرة 02: التحرير المالي
23-14	المحاضرة 03: الاندماج البنكي
33-24	المحاضرة: 04: البنوك الشاملة
45-34	المحاضرة: 05: البنوك الالكترونية
58-46	المحاضرة 06: التسويق البنكي
65-59	المحاضرة 07: المخاطر البنكية
79-66	المحاضرة 08: الأزمات المالية
91-80	المحاضرة 09: الأزمات المالية الحديثة
102-92	المحاضرة 10.11.12: قواعد الحيطة والحذر البنكية بازل 03.02.01
111-103	المحاضرة 13: الحوكمة البنكية
115-112	قائمة المراجع
116	فهرس المحتويات